



«ستاندرد أند بورز»
ترفع تصنيف الكويت
الانتمائي إلى AA- من درجة
A+ مع توقعات
مستقبلية مستقرة

07

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا



@aleqtisadyahkw

www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 27

رقم العدد 514

جريدة إلكترونية كويتية يومية

• السنة الثانية

الأحد 2 من جمادى الآخرة 1447 هـ • 23 نوفمبر 2025 م

هوامش الربح في الحضيض... ماذا يستفيد المساهم من الأرباح قبل الضرائب والفوائد والإهلاكات؟

**إيرادات تشغيلية
بمئات الملايين وهامش
الربح بالآلاف... كيف
ولماذا؟!!!**

**شركات أجنبية
تحقق أرباح وعوائد أعلى
بكثير من شركات محلية
وبجودة تنفيذ فائقة**

**شركة حققت من
إيرادات مليونية هامش
ربح 0.272% ما يعني أن
المصروفات 99.728%**

**بريق الأرقام
الهوائية مثل
طلقات الرصاص
الصوتية!**

ويفترض أن تكون هامش الربح لديها أعلى بكثير، وهوامش المصروفات التشغيلية وغيرها أقل.

3 أغلبية العقود التي تنفذها الشركات التي تعلن عن هامش ربح منخفضة هي عقود محلية، وبالتالي يجب أن تتسم بعوائد وهوامش ربح عالية، حيث أنه من غير المألوف أن يصل هامش الربح أقل من 1% في حين الـ 99% أكلاف.

4 لأول مرة يتم الإعلان عن ربحية سهم من العمليات المستمرة، فيما صافي الربح للسهم الذي يقيس نتيجة الربح الفصلي خاسر، كيف ذلك؟

5 بعض الشركات حققت إيرادات تشغيلية، ثم جاء صافي الربح خسارة بنحو 2.668 مرة تقريباً، فكيف تحقق شركة تشغيلية عريقة إيرادات تشغيلية وتعلن خسارة بأكثر من الإيرادات التشغيلية بنسبة 66.8% تقريباً؟

بعض الشركات تصدر أرقام أخرى غير الأرقام الصافية، حيث تستخدم ما يحقق لها الموقف الإيجابي، حتى لو كان غير حقيقي أو مغاير للواقع.

من واقع رصد بعض الأرقام في ميزانيات ومعلومات موثقة ساقطتها بعض الكيانات اتضح الآتي:

1 ارتفاعات كبيرة في الإيرادات التشغيلية يقابلها هدر كبير ومصروفات عالية مبالغ فيها، وهوامش ربحية ضئيلة جداً في الحضيض، حتى أن بعض الشركات بلغ هامش الربح لديها من إيرادات ملوينة ضخمة ما نسبته 0.272%، فجاءت الإيرادات بالملايين والربح بالآلاف.

2 المثير والغريب واللافت أن بعض الشركات التي لديها هامش ربح منخفضة جداً هي من الشركات التاريخية العريقة التي مر على أنشطتها التشغيلية أكثر من ربع قرن، ما يعني أنها متمرسة في مجالات عملها وأنشطتها،

صافي الربح هو الرقم النهائي الذي يعتد به بالنسبة للمساهم كي يحسب ربح السهم ويقيس مستوى التطور الفصلي أو السنوي.

كما أن صافي الأرباح هي القابلة للتوزيع على المساهم في حال قررت أي شركة توزيع أرباح نقدية أو منحة وتغطيتها من الأرباح المحققة.

لكن بعض الشركات انتهجت لغة جديدة تطورت وتحولت إلى نموذج يتم تسويقه بقوة، وتتوارى خلفه بعض الشركات التي لم تحقق نمواً أو تفشل في المحافظة على أداء إيجابي جيد.

الأرقام الجديدة هي الأرباح قبل «الضرائب والفوائد والإهلاكات»، والتي غالباً ما تكون كبيرة ونامية ومتضخمة، فيما الصافي يأتي أقل من الفترات السابقة ودون الطموح والمستوى.

التساؤلات كثيرة والإجابات مطلوبة

1 هل هامش الربح المتدنية صحية؟

2 هل هدر أكثر من 90% كمصروفات يعكس كفاءة تشغيلية؟

3 بعض الشركات ليس لديها منافسين حقيقيين في مجال تخصصها الفني، ومتفوقة بهراحل، وتملك البنية التحتية الأساسية التي تمكنها من تحقيق هامش ربح أعلى، فلماذا تفشل في ذلك؟

4 السؤال الأهم هو كيف تحقق الشركات الأجنبية غير المقيمة هامش ربح عالية وجودة أعلى، برغم أنه يفترض أن تكون أكلاف التشغيل عليها أعلى، كونها غير مقيمة وتعتمد على كثير من خدمات الداخل بالتأجير وبأكلاف أكبر؟

5 كيف يتم تنفيذ الأعمال بوتيرة واحدة في حين المتعارف عليه أن تنفيذ عقد يمكن أن يحتاج أكلاف أعلى في حين يحتاج آخر إلى أكلاف أقل، لكن بعض أرقام المصروفات تكشف أن سوء الإدارة عامل مشترك بين جميع العقود والأعمال.

خيانة المضاربين آفة تضرب الثقة!!

ضحاياهم من صغار المستثمرين الأفراد بالآلاف

يتفقون ثم في منتصف الطريق يختلفون!!

يضعون قناع الثقة... وفجأة يقصون «الحبل» ثم يسوقون الحجج

الأخلاق والسلوك القوييم والنزاهة هي الرادع الوحيد... لكن للأسف..!

اكتب حازم مصطفى:

من أسوأ الآفات التي بدأت تنتشر وتتسع وتضرب الثقة هي «الخيانة» التي باتت تضرب الاتفاقات بين كبار المضاربين أو صغارهم وكأنها نهج أو أساس. كم منهم اتفق على جولات على أسهم خاملة وأخرى مهضوم حقها تقييمياً، لكن في منتصف الطريق يختلفون نتيجة الإخلال بالاتفاق المبرم بينهم شفهيًا على ميثاق من الثقة والأمانة والنزاهة. كم من الأسهم صعدت فجأة واستمرت في الصعود وحققت مكاسب إيجابية وقياسية، وكان لها عظيم الأثر في رفع جاذبية السوق وعودة شرائح واسعة من الأفراد، ومنح الكثيرين عوائد قياسية واستثنائية أفضل من أي فرصة أخرى، ولكن...؟

فجأة يكشف هذا المضارب أو ذاك خيانة أحدهما للآخر بالتصريف! إنها آفة الجشع والطمع وعدم القناعة وعدم حفظ العهد وصيانة الاتفاق. من دون سابق إنذار يعود السهم «قري» من دون أسباب، كما صعد من دون أسباب، لكن في هذه العملية هناك ضحايا بالآلاف لا ذنب لهم سوى أنهم قصدوا السوق لاستثمار أموالهم ووثقوا في بعض الأسماء، لكن بالنسبة لهذه الأسماء فـ «السمعة» أو «الثقة» في ذيل حساباتهم وآخر ما يشغلهم، إنهم ليسوا كما الرعيل الأول أو خيرة التجار المعروفين بكلمتهم، الخائفون على سيرتهم، المستعدون للتضحية بالملايين من أجل «كلمة شرف» أو ميثاق أو عهد. كل الأديان والقوانين ومواثيق النزاهة والأمانة ومعايير الحوكمة ترفض

الممارسات الضارة والضالة والمضللة للأخريين. نعم اقتناص الفرص جسرة، رؤية و«شطارة» و«تكتيك»، وليس كل من دشّن حساب وقام بالتداول يمكن أن يُسمى «مضارب»، فالمضاربة قبل أن تكون ربح، يجب أن تكون أخلاق. الضربات المؤلمة من الأسهم التي كانت ضحية «الخيانة» من المضاربين، يجب أن تكون درس وعبرة، حتى لا يقع المستثمرون والمتداولون الأفراد مرة أخرى في هذا «الشرك». إذا كان المضارب يتمتع بوفرة من السيولة، أو يملك من الإمكانيات الفنية والحرفية التي تمكنه من المبادرة والقراءة للفرصة، أو القدرة على قيادة جولة، فليكن هناك سقف وحد أدنى من الأخلاق، مراعاة لمن جذبهم أو أوصى لهم أو منحهم إشارة

الدخول وميثاق الأمان. لكن أيضاً هناك ثوابت يجب إعلاؤها من جانب الأفراد وصغار المستثمرين عموماً الذين يمثلون «ملح السوق»: ● هناك مضاربين «شرفاء» ومضاربين عكس ذلك بنسبة 100%. ● انتقاء الأسهم والاطلاع على الملاك الرئيسيين، ومن الملاك تستمد الثقة. ● انتقاء الشركات التي لديها أصول جيدة ومجلس إدارة ثقة محترف يعمل من أجل الشركة ومصالح المساهمين ويراعي حقوق الأقليات وليس مجلس موظفين ممثلين لأحد الملاك. ● تاريخ وسجل الشركة في الممارسات والسوق مكشوف للجميع والزين والشين على «وضح النقا». ● شركات الأصول وهيكلها التنفيذي من «أولاد الأصول».

التزام تاجر بالمساندة والدعم

أحد المستثمرين الاستراتيجيين منح إحدى الشركات قرضاً مالياً للمنافسة على مزايده، وبعد المزايدة قام بشراء الأصل بربح من الشركة، وبالرغم من ذلك رفض التخلي عنها واستمر في ملكيته ورفع حصته والشركة عبرت كل تحدياتها في إطار التزام أخلاقي.

نماذج مشرفة وممارسات محمودة

من النماذج التي ستبقى راسخة في السوق، مبادرة إحدى الشركات بشراء أسهم من صغار المستثمرين كانوا قد اكتتبوا فيها بسعر مرتفع ولم يحالفهم الحظ في تحقيق أرباح، فقامت الشركة بإعلاء روح المسؤولية واستعادت الأسهم.

مثلث الرعب والمخاطر للمستثمرين... «الوقوف - الشطب - الخسائر»

كيف يمكن للمساهم فرد أو مؤسسة تفادي «ثالوث الخطر الفتاك»؟

1 أكبر الشركات الخدمية والتشغيلية تحقق خسائر قياسية متتالية وتتهاوى أسعارها ولم يشفع لها التنوع والتوسع والبناء والتمدد!

**3 شركات كثيرة تم شطبها لأسباب مختلفة ومتباينة،
وجميع الملاحظات والمخالفات نتجت بالدرجة الأولى
بسبب ممارسات الجهاز التنفيذي ومجلس الإدارة!**

**2 شركات رابحة وأخرى خاسرة... شركات
وزعت أرباح وشركات لديها مشاريع تنموية
تشغيلية... جميعها تم إيقافها!**

الذكاء الاصطناعي يجيب

تم التوجه إلى «الذكاء الاصطناعي»، «شات جي بي تي»، والاستعانة به للإجابة عن السؤال الذي يشغل صغار المستثمرين قبل الشركات، «كيف أتفادى شطب الأسهم في بورصة الكويت؟»
أنشاد «شات جي بي تي» بالسؤال، وجاءت إجابته كالتالي:

كيف أتفادى شطب الأسهم في بورصة الكويت

وعليكم السلام صديقي 🌸

سؤالك ممتاز، فـ«شطب الأسهم» (أي إلغاء إدراج شركة من بورصة الكويت) موضوع حساس جداً للمستثمرين. لتفادي تعرض أسهمك أو استثماراتك لمثل هذا الخطر، إليك أبرز الخطوات العملية:

- اختيار الشركات ذات الأساس القوي:**
استثمر في الشركات التي تحقق أرباحاً مستمرة، ولها سجل مالي قوي، وتوزع أرباحاً بانتظام. الشركات ذات الأداء الضعيف والمتعثر مالياً تكون أكثر عرضة للشطب.
- متابعة إعلانات السوق الرسمي:**
راقب دائماً إعلانات بورصة الكويت وهيئة أسواق المال لمعرفة إنذارات أو ملاحظات حول الشركات الموقوفة أو المهددة بالشطب.
- راقب حركة التداول والسيولة:**
الشركات ذات التداول الضعيف أو غير النشط تُعرض أحياناً للشطب من السوق الرئيسي أو نقلها إلى «سوق المزادات».
- تجنب الشركات ذات الخلافات القانونية أو الإدارية:**
المشاكل القضائية أو الخلافات بين المساهمين الرئيسيين غالباً ما تكون إشارة خطر.
- الاستفادة من التقارير والتحليلات:**
اقرأ التحليلات المالية وتقارير الشركات من الجهات الرسمية أو بيوت الخبرة، فهي تعطي مؤشرات مبكرة لأي خطر محتمل.



15 دعوى ضد مجالس إدارات شركات مشطوبة طلباً للتعويض

تنامي الوعي بالحقوق سيمثل عامل ردع وسيعزز المسؤوليات

من جانب مجالس الإدارات في القيام بالدور المأمول لحماية أموال المساهمين. وفقاً لسوابق وأحكام صدرت بالتعويض، تحمّل ورثة أحد أعضاء مجلس الإدارة سداد التعويض، وهي خطوة مشجعة ومحفزة لكل المتضررين من المساهمين.

مجالس إدارات الشركات المشطوبة، وأنها تمضي في إجراءات التقاضي والقنوات الرسمية لها. هذه الخطوات المتنامية تعكس وعي المساهمين والمستثمرين، وستسجل في ذات الوقت عامل ردع للكثير من الشركات، حيث سيكون هناك تفكير

حصول أكثر من مستثمر ومساهم في العديد من الشركات المشطوبة على أحكام نهائية شجع وحفز كثير من المساهمين على الاتجاه لرفع قضايا تعويض. في هذا الصدد قالت مصادر قانونية أن هناك 15 دعوى قضائية ضد عدد من

46.6 مليون دينار قروض على شركة مشطوبة لبنك محلي وآخر أجنبي

وفقاً لتقرير وإفادة مراقب الحسابات لإحدى الشركات، تتضمن البيانات المالية المجمعة قروضاً بنكية تبلغ قيمتها 46.627 مليون دينار كويتي، تخص إحدى شركات المجموعة، تعود لبنك أجنبي وبنك آخر محلي. وبحسب إفادة مراقب الحسابات لم يتم التمكن من مطابقة الأرصدة نظراً لتأخر السداد، مما أدى إلى رفض البنكين تزويد الشركة المعنية بشهادة مطابقة الرصيد.

إفصاح 5% لم يعد ميزة أو دليل ثقة!!

في الوقت الذي تتوقع فيه مصادر استثمارية ظهور ملكية جديدة في إحدى الشركات بنسبة 5%، قالت مصادر مقابلة أن نسبة الإفصاح لم تعد تمثل ميزة على الإطلاق، خصوصاً في ظل الممارسات التي تكررت في هذا الصدد أكثر من مرة من جانب مؤسسات موسومة بالنهج المضاربي. السجل التاريخي للمستثمر سيمثل حجر زاوية وركن أساسي في تقييم تلك النسبة وأهدافها ومدى استدامتها.

ما هي مسؤولية مراقب الحسابات عند منح المستثمرين والمساهمين توقعات بشأن معالجة الملاحظات؟



مراقب حسابات في إحدى الشركات، أكد ضمن تقرير التحفظات على نقاط عديدة في الميزانية أنه من المتوقع أن تتم معالجة تلك التحفظات قبل نهاية الربع الثاني من العام الحالي 2025، وحالياً الربع الرابع أوشك على الانتهاء ولم تتم معالجة أي ملاحظة، والشركة وقعت في مأزق كبير. ما هي مسؤوليات مراقبي الحسابات، خصوصاً وأن المستثمرين يبنون قراراتهم على ملاحظات مراقب الحسابات باعتباره من نقاط القوة التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، في ظل ما يحظى به من تصنيفات ومسؤوليات أمام الجهات الرقابية، وشهادة المراقب ذات قيمة بالنسبة للمستثمرين تجاه البيانات المالية؟

صندوق الأسرار:

أرباح، خصوصاً وأن التسويق بلا جدوى بدليل الأرقام والنتائج السلبية؟

10 الشق عوود... منذ سنوات هناك ملاحظات مالية، والشركة تمضي ببطء شديد في معالجة الملاحظات، وكثرة القضايا والنزاعات والمشاكل أتت بنتيجة عكسية أضرت الجميع دون استثناء، أفراد ومؤسسات وجهات استراتيجية كبرى.

11 هل يكون التقرير الأخير نهاية المطاف بالنسبة لأحد رجال الأعمال؟

12 ما هي قصة المتدخل الهجومي في كل قضية وكل مشكلة تخص مجاميع وكيانات غير المجموعة التي يعمل فيها ويصنف كمطلع على البيانات؟

13 من أغرب الحالات التمويلية... قصد مسؤولي أحد البنوك رجل أعمال مليئاً ويتمتع بجدارة أثمانية ويعتبر من العملاء المميزين جداً، حيث عرض الفريق تمويل مالي بأسعار تنافسية محفزة ومشجعة، لكنهم طلبوا رهن أحد الأصول بعينها من بين الأصول التي يملكها العميل، وهو ما لم يرق لرجل الأعمال، واعتذر منهم، ومن المرتقب أن يكلفهم ذلك الموقف بعض التبعات.

14 قرار مهم يخص إحدى الشركات، حاز على نقاش عميق جداً، وعُقد بشأنه اجتماع امتد للمساء حتى تم حسم الأمر بعد دراسة كل التفاصيل المحيطة بشكل دقيق جداً.

الصلاحيات وتغولها على بعضها البعض. الحمل ثقيل، لذلك مطلوب رئيس بخبرة ومهارة للسير فوق الألغام.

5 إحدى الشركات التي قادت تحالف فشل في تحقيق كل أهدافه ودخل في صراع بلا داعي على مجموعة «تعيسة» يقودها رئيس تنفيذي عبارة عن مهندس ديكور ومتخصص في تركيب القشور، ستواجه تحدي خلال المرحلة المقبلة.

6 ما هكذا تدار الصفقات ... كل يوم برأي وسعر رغم أن التخارج يمثل طوق نجاة لكبار الملاك، خصوصاً في ظل المشاكل التي تحيط بالشركة والتحديات التي تواجهها.

7 ملف قيد الترتيب لتقديم شكوى تتعلق بعملية توقيع عن شركة تم التخارج منها.

8 مضارب قام بشراء كميات لافتة من إحدى الشركات، ونسب الملكية العالية من كبار الملاك ساعدته في تحقيق السهم لقفزات متتالية، إضافة إلى النتائج المالية الأخيرة التي جاءت إيجابية.

9 شركة خاسرة أكثر من 70% من رأس المال، ومصروفات التسويق لديها نمت 15% تقريباً، وتحقق خسارة كل فترة مالية، ما فائدة إنفاق أكثر من 1.8 مليون دينار تسويق، والنتائج عبارة عن تفاقم مستمر للخسائر؟ أليس الأجدى توفير تلك المصروفات التي تمثل هدر وعكسها

1 طلب رجل أعمال ومستثمر تمويل من أكثر من بنك وتم رفض طلبه من البعض، وآخرون جمدوا الطلب ولم يمنحوه إجابة، خصوصاً وأن مركزه المالي غير مستقر، فضلاً عن أن ممارساته الأخيرة وقصته مع بنك محلي آخر بشأن قرض متعثر معروفة في أوساط القطاع بالكامل، والسوق يراقب السلوك بشكل حثيث، والجميع يتجنب الدخول في أي نزاعات قانونية، وكذلك هناك حرص بتجنب طريق المخصصات، خصوصاً بعد الجهود الماضية في تنظيف محفظة الائتمان والوصول بها إلى مستويات جيدة بشأن القروض غير المنتظمة.

2 أخيراً انفجرت الأزمة التي واجهت إحدى المجاميع وأثرت على سير العمليات والأعمال، وأثرت على بعض الصفقات، حيث أربكت الجميع وحازت على اهتمام كل قيادات المجموعة بسبب تشعباتها، ومن المتوقع أن تعود مياه بعض الصفقات إلى مجاريها الطبيعية.

3 شركة عائلية ذات مسؤولية محدودة اشترت 25% من إحدى الشركات المدرجة مؤخراً. الشركة محل الصفقة خاسرة، لكن هناك تفاؤل بدخول شركة عائلية تملك مجموعة ناجحة ولديها ملاءة مالية قوية.

4 «مطلوب رئيس تنفيذي» كفوء وثقة، لشركة استثمارية رئيسها يمر في ربكة وكبوة ديون، وغير موفق في الفريق التنفيذي بسبب الصراعات والأحزاب داخل الشركة، وتجاوز



ذئب الأسهم... متى تصيبه الرصاصة؟



تطالعنا وسال التواصل الاجتماعي بين الحين والآخر بصورة ذئب تم قنصه في البر بسبب تعديه الدائم على «الحلال»، وتماديه وتجاوزه وتخطيه للحدود الحمراء.

أما أن لذئب الأسهم أن يوجه له أحد الرماة المهرة رصاصة ليكسب في الآلاف الأجر والثواب؟

هذا الذئب مستمر منذ أكثر من 20 عاماً، يتلاعب في ميزانيات ورقية أشبه بقطع «الدومينو»، محترف في التزيين والتضبيب كما لو كان «ميكاب آرטיست» أو فنان في صالون، كوافير محترف في الصيغ والتلوين والعناية والتصفيف وعمل الخصلات وتشذيب الأطراف.

هكذا يبعث هذا الذئب فساداً في «الميزانيات» المفخخة، والتي تساقطت في نهاية المطاف الواحدة تلو الأخرى، وجرفت معها الآلاف من الضحايا، فيما الناجي الوحيد هو الذئب ومعذب الذئب، الذي كان دوره فقط جني الأرباح وحصد الملايين والمكافآت، واستدخال «الأصل والعقد الزين»، والشينة يرميها على ظهر الشركات وملاكها «المساكين»، ليس من الأقليات فقط، بل حتى الأغلبية، فكل شركاته الورقية يعتمد في التحكم فيها على النظام الياباني العنكبوتي، في وضع فريد عجيب غريب، حيث المتحكم والمدير والفائز بالعنب هو الأقلية، فيما الأغلبية لهم التدوير الوقتي فقط، و«جمرة الذهب» تحرق من يأتي في آخر الطابور.

الأمر المثير والغريب أن هذا «الذئب» لا زال في عمره بقية، لذلك نجا من كثير من الرصاص الذي أطلق حول رأسه، بالرغم من أن جميع من حوله أصيب، لكن «كبيرهم الذي علمهم السحر» لا زال يتخفى وراء بعض النواطير الذين انتهت صلاحياتهم ويبحثون عن وجهة زائفة، وارتضوا على أنفسهم بعد أن وصلوا إلى أرزل العمر أن يكونوا «ممشة زفر».

فساد ذئب الأسهم التاريخي منذ 20 عاماً ما تشيليه «البعاريين»، فكل الجهات الإشرافية أصابته وأدانتته بأبشع الملاحظات والمخالفات، لكنه حتى الآن جلده سميك، ويستوعب الغرامات والجزاءات والشطب من السجلات إلى آخر الإدانات حتى تكسرت أجنحته، ولم يتبق له إلا جناح واحد يقاوم ويعاقر به.

النهج واحد منذ 20 عاماً، لم يكتف ولم يشبع أرباحاً، رغم أن كل من حوله ممن استفادوا من ممارساته، قد استقاموا والتزموا، لكنه حتى الآن يمارس حفلات «الزار» كما هو، لا يريد أن يستقيم أو يتوب عن ممارساته، غير عابئ بدعوات من تبذرت أموالهم، ومن لحقت بهم الخسائر الجسيمة، وهو الذي استأجر يوماً ما مرتزقة للتشنيع والانتقام من

شركاء السابق، وحلفاء سنوات العز في عهد الإمبراطورية.

الجميع أصابه رصاص موجه بدقة، وآخرون أصابهم طشار الرصاص الطائش، إلا هذا الذئب المتمترس وراء جيش من النواطير وعشرات من «ممشة الزفر»، فهل حان وقت الرصاصة أو

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

اقترب، حتى يستريح العباد والبلاد؟ هذا الذئب قد توحش واستفحل، ولو ترك أكثر من ذلك فلن تنفع معه رصاصة واحدة، بل سيحتاج إلى «خزنة» كاملة، وقلب جريء، وفريق محترف يطوق عنقه، قبل أن يقوم بتعبئة السفينة مرة أخرى ويغرقها بالضحايا الأبرياء في عرض المحيط.

أخيراً، من ينتظر أن يستقيم الذئب ويصبح حمل وديع واهم واهم. اللهم قد بلغت! اللهم فاشهد!

«ستاندرد آند بورز» ترفع تصنيف الكويت الائتماني إلى AA- من درجة A+ مع توقعات مستقبلية مستقرة

الاحتياطات المالية متينة ونمو كبير في الأصول السيادية المدارة من قبل الهيئة العامة للاستثمار

تقدم في الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتطوير مصادر الإيرادات غير النفطية

خطوات محورية نحو تعزيز القدرة على التخطيط المالي متوسط الأجل ودعم مسار الاستدامة المالية

المالية العامة.

كما بيّنت الوكالة أن الإصلاحات الداعمة للنمو غير النفطي تشمل تطبيق ضريبة الشركات متعددة الجنسيات وتعديل رسوم الخدمات العامة وتحسين كفاءة منظومة المشتريات الحكومية، كما تتابع الوكالة عدداً من الإصلاحات قيد التنفيذ، بما في ذلك الضرائب الانتقائية، إعادة تسعير أراضي الدولة، ترشيد الدعم، وتعزيز كفاءة القوى العاملة في القطاع العام.

ووفقاً لتقديرات الوكالة من المتوقع أن يسجل متوسط الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لدولة الكويت نمواً قدره 2% خلال الفترة 2025-2026، مدعوماً بنمو في القطاعات غير النفطية بلغ 2.5% في النصف الأول من 2025، وخاصة من قطاعات البناء، والعقارات، والخدمات المالية، والصناعة، وتتوقع الوكالة أن يرتفع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي إلى 2.3% خلال 2027-2028 وأن يسهم كلٌّ من الإنفاق الحكومي والاستثمارات الخاصة في المشاريع الكبرى في دعم النمو غير النفطي خلال الفترة المقبلة.

كما سلّط التقرير الضوء على المشاريع الرأسمالية الكبرى، ومن أبرزها تطوير المنطقة الاقتصادية الشمالية بما في ذلك ميناء مبارك الكبير ومشاريع الطاقة وتوسعة مطار الكويت الدولي، إلى جانب مشاريع المدن السكنية ومنطقة العبدلي الاقتصادية والمشاريع اللوجستية، وأكدت الوكالة أن تنفيذ هذه المشاريع باستخدام آليات تمويل متنوعة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاتفاقيات بين الحكومات ومشاركة القطاع الخاص يمثل توجهاً يعزز النمو بطريقة مستدامة مالياً.



د. صبيح المخيزيم

زخم الإصلاحات سُسهم في الحد من المخاطر المرتبطة باعتماد الاقتصاد المحلي على قطاع الهيدروكربونات وتقلبات أسعار النفط وارتفاع مستويات الإنفاق العام.» وأكدت وكالة ستاندرد آند بورز في تقريرها أن الكويت تواصل تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية ضمن إطار رؤية «كويت 2035» بهدف تعزيز متانة الاقتصاد المحلي واستدامة الوضع المالي، مشيرة إلى أن إقرار المرسوم بقانون رقم (60) لسنة 2025 بشأن التمويل والسيولة شكل خطوة محورية في تخفيف القيود التمويلية السابقة على الميزانية العامة، وتنويع مصادر التمويل الحكومية، وتقليل المخاطر المحتملة المتعلقة بخيارات التمويل المستقبلية، بما يدعم التوسع في الإيرادات غير النفطية وتحسين إدارة

أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز اليوم عن رفعها التصنيف الائتماني لدولة الكويت إلى درجة AA- من درجة A+ مع توقعات مستقبلية مستقرة، وذلك بعد مراجعتهم الدورية التي تمت في شهر نوفمبر 2025 في دولة الكويت، وتعكس هذه الترقية التطور الملحوظ في الإصلاحات الاقتصادية والمالية، إضافة إلى الخطوات المتخذة لتنويع مصادر التمويل.

وقد أبرزت الوكالة في تقريرها عدداً من العوامل الداعمة لهذا القرار، من بينها:

إقرار المرسوم بقانون رقم (60) لسنة 2025 بشأن التمويل والسيولة:

رصدت الوكالة أن إعادة تمكين الحكومة من إصدار أدوات الدين العام أسهم بشكل مباشر في تنويع قاعدة التمويل الحكومية وتقليل المخاطر المحتملة المتعلقة بخيارات التمويل المستقبلية، كما رأت الوكالة أن هذا التطور يشكل خطوة محورية في تعزيز القدرة على التخطيط المالي متوسط الأجل ودعم مسار الاستدامة المالية.

التقدم في الإصلاحات الاقتصادية والمالية:

أكدت الوكالة استمرار الكويت في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ضمن رؤية كويت 2035، بما يشمل تطوير مصادر الإيرادات غير النفطية وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

متانة الاحتياطات المالية:

أشادت الوكالة بالمستويات المرتفعة من الأصول السيادية المدارة من قبل الهيئة العامة للاستثمار، والتي تمثل دعامة رئيسية لمرونة المالية العامة.

تحسن النشاط الاقتصادي الغير نفطي:

رصدت الوكالة نمواً في القطاعات الغير نفطية خلال النصف الأول من 2025، وتوقعت استمرار هذا الاتجاه مدعوماً بمشاريع الاستثمار الضخمة.

وبهذه المناسبة صرّح معالي وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة الدكتور/ صبيح عبدالعزيز المخيزيم قائلاً: «يعكس ترقية التصنيف الائتماني السيادي الزخم الإيجابي للإصلاحات الهيكلية والمالية التي تنفذها دولة الكويت، ويؤكد التزام الدولة بمواصلة تطوير الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، كما أن هذا التقييم يعزز قدرة دولة الكويت على تحقيق التنمية المستدامة والمرونة المالية على المدى الطويل.»

ومن الجدير بالذكر، ذكرت الوكالة في تقريرها أن: «النظرة المستقبلية المستقرة تعكس توقعاتنا بأن تظل المراكز المالية الداخلية والخارجية لدولة الكويت قوية للغاية خلال الفترة المقبلة، مستندة إلى الرصيد الكبير من الأصول الحكومية ونرى أن هذه المقومات، إلى جانب استمرار

المبادرات التي تم تسليط الضوء عليها في تقرير وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز:

المشاريع الرأسمالية	الإصلاحات الاقتصادية والمالية
المنطقة الاقتصادية الشمالية	قانون التمويل والسيولة
ميناء مبارك	ضريبة الكيانات متعددة الجنسيات
مشاريع الطاقة المتنوعة	إزالة السقف عن الرسوم الحكومية
المدن السكنية الجديدة	تحسين كفاءة القطاع العام
المنطقة الاقتصادية الحرة في العبدلي	إجراءات الحصول على مختلف أنواع التأشيرات
الإصلاحات التي تتوقع الوكالة التقدم بها مستقبلاً:	
الضرائب الانتقائية	
إعادة تسعير أراضي الدولة	
ترشيد الدعم الحكومي	
قانون التمويل العقاري	

التدقيق الداخلي: شريك الاستراتيجي في مواجهة الهجمات السيبرانية

بقلم - محمد عثمان

مدير تدقيق داخلي

.CPA, CIA, CMA, CRMA, CISA, CRISC, CERM, CFE, PMP, PBA



في اقتصاد اليوم الرقمي، لم يعد السؤال "هل" ستتعرض شركتك لهجوم سيبراني، بل أصبح السؤال الأهم: هل شركتك مستعدة عندما يحدث ذلك؟ في الكويت، كما في كل مكان، تزداد الهجمات الإلكترونية ذكاءً وخطورة. من محاولات تصيد الموظفين، إلى هجمات حجب الخدمة، وصولاً إلى تسريبات بيانات العملاء. ومع تشدد الجهات الرقابية مثل هيئة أسواق المال ووزارة التجارة على حماية البيانات، لم يعد الأمن السيبراني مسؤولية قسم تكنولوجيا المعلومات وحده. بل أصبح مسؤولية جماعية بما في ذلك التدقيق الداخلي.

لكن المدقق الداخلي لا يصلح الثغرات، ولا يكتب أكواد الحماية. دوره أعمق: التأكد من أن الإدارة تُدير مخاطر الأمن السيبراني بفعالية، وأن الضوابط الموضوعة تحمي أصولك الحقيقية: بياناتك، سمعتك، واستمراريته.

ماذا يفعل التدقيق الداخلي في مجال الأمن السيبراني؟

التدقيق الداخلي لا ينتظر وقوع الكارثة بل دوره أعمق: يضمن أن الإدارة تُدير المخاطر السيبرانية بكفاءة وفعالية. عن طريق طرح الأسئلة الصحيحة، قبل أن تتحول الثغرة إلى خسارة:

- هل يوجد لدى الشركة خطة واضحة للتعامل مع الحوادث السيبرانية cyber incidents؟
- هل يتم اختبار أنظمة الحماية دورياً (مثل اختبارات الاختراق - penetration tests)؟
- هل صلاحيات الدخول access privileges إلى الأنظمة ممنوحة فقط لمن يحتاجها فعلياً؟
- هل يتم تدريب الموظفين على كيفية التعرف على رسائل التصيد phishing emails؟
- هل بيانات العملاء الحساسة مشفرة encrypted ومحمية بضوابط صارمة؟

■ هل هناك فريق مسؤول عن مراقبة التهديدات ورفع التقارير للإدارة العليا؟ هذه الأسئلة ليست تقنية بحتة. بل هي أسئلة حوكمة ووظيفة التدقيق الداخلي هي التأكد من وجود إجابات واضحة وفعالة لها.

كيف يضيف التدقيق الداخلي قيمة حقيقية؟

- ببساطة: يمنح الهدر الذي لا يُرى. مثلاً:
- موظف يفتح رسالة بريد إلكتروني احتيالية، فيُسَرِّب بيانات آلاف العملاء.

مثال واقعي من بيئة الأعمال

في إحدى الشركات، لاحظ فريق التدقيق الداخلي أن لا أحد يُجري اختبارات اختراق، وأن صلاحيات الدخول إلى أنظمة المحاسبة ممنوحة لعدد كبير من الموظفين دون مراجعة. بعد التوصية بفصل الصلاحيات واختبار الأنظمة، اتضح أن حساباً داخلياً كان مهتماً وتم احتواؤه قبل أن يُستخدم لسرقة أموال. لو لم يتدخل التدقيق الداخلي، وربما أصبحت الشركة عنواناً في الأخبار... بدلاً من قصة نجاح في إدارة المخاطر.

التدقيق الداخلي ليس "منفذاً"... بل "ضامناً"

من المهم التوضيح: التدقيق الداخلي لا ينفذ إجراءات الأمن السيبراني. هذه مسؤولية الإدارة وفريق تكنولوجيا المعلومات. لكن الدور الحيوي للمدقق الداخلي هو:

- مراجعة فعالية هذه الإجراءات،
- التحقق من أن المخاطر مصنفة

حسب الأولوية،

- التأكد من أن الإدارة العليا (بما في ذلك مجلس الإدارة) تتلقى تقارير دقيقة ودورية عن حالة الأمن السيبراني.

الدور الحيوي للمدقق الداخلي هو التقييم المستقل، حيث يجسد الخط الثالث في نموذج الحوكمة العالمي (Three Lines Model): الخط الأول (التنفيذ): الإدارات التشغيلية التي تمتلك المخاطر وتديرها يومياً. الخط الثاني (المراقبة): وظائف إدارة المخاطر والامتثال التي تضع الأطر والسياسات.

الخط الثالث (الضمان): التدقيق الداخلي الذي يقدم تأكيداً مستقلاً وموضوعياً لمجلس الإدارة والإدارة العليا بأن الخططين الأول والثاني يعملان بفعالية.

خاتمة: الحماية السيبرانية

cyber security ليست

"تكلفة"... بل "استثمار في

البقاء"

الأمن السيبراني ليس تكلفة تُضاف لميزانية الشركة فحسب؛ إنه استثمار للحفاظ على الاستمرارية والسمعة والقيمة السوقية.

وفي هذا السياق، لم يعد التدقيق الداخلي دوراً ثانوياً، بل هو شريك استراتيجي يضمن عدم مفاجأة الشركة بالمخاطر السيبرانية. كل شركة ستتعرض لهجوم سيبراني يوماً ما. الفرق بين من ينجو ومن يتضرر؟ الاستعداد.

ومن مسؤوليات التدقيق الداخلي أن يضمن: أن تكون شركتك من الناجين.

المقال جزء من سلسلة «التدقيق الداخلي كشريك استراتيجي»، التي تستعرض دور التدقيق عبر الوظائف الأساسية في الشركة، بغض النظر عن القطاع.



استبيان «الاقتصادية»

نوفمبر 2025

النظام الأساسي.
بعض الإجراءات تحتاج مراجعة بهدف تعزيز سرعة الإنجاز وإقرار الاستحقاقات العاجلة وتعزيزاً للمرونة، خصوصاً وأنه لا توجد فائدة تذكر من التأجيل أسبوعاً، حيث أن أغلبية الجمعيات المؤجلة تنعقد بذات النصاب الأولي.

بشكل متنامي في قطاعات وشركات مختلفة. أيضاً الخطوة تهدف إلى تحسين وترسيخ تنافسية السوق، وجذب أكبر عدد من المستثمرين المؤسسين والأجانب، وتصب في خانة تقليل الروتين وتسريع الأعمال، وخصوصاً بعض الجمعيات غير العادية تؤثر على توزيعات المنحة أو تعطل تعديلات ضرورية على

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان نوفمبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «تأجيل الجمعيات العمومية أسبوع في حالة عدم اكتمال النصاب»، بحيث يستبدل التأجيل أسبوعاً ليكون ساعة واحدة فقط، ثم تنعقد الجمعية في ذات اليوم مراعاة لمصالح المستثمرين المحليين والأجانب في حال رغبتهم بالحضور. التساؤل مستحق والقضية مهمة خصوصاً في ظل في ظل الانفتاح الذي يشهده السوق، والإقبال الكبير من المستثمرين الأجانب، وتحسن نسب ملكياتهم

السؤال

هل تؤيد إعادة النظر في إلغاء تأجيل الجمعيات العمومية أسبوعاً... ليكون التأجيل ساعة وتنعقد، أسوة بأسواق نجحت في تلك التجربة مراعاةً للمستثمرين الأجانب؟

☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



تقرير



الاقتصادي الأسبوعي

الشال: انخفاض السيولة ظاهرة صحية فالأصل هو استدامة أداء البورصة عند معدلات سيولة مبررة

ما يضمن استدامة الأداء للسوق هو الحفاظ ودعم التداولات الصحية وهي الطاغية حتى الآن

السيولة اليومية لكل شركات البورصة في الأسبوع الأول من نوفمبر نحو 129.7 مليون دينار

السيولة ومعدل الدوران

جاء في تقرير «الشال» الأسبوعي ، لقد ذكرنا في فقرة من تقريرنا للأسبوع قبل الفائت أن سيولة بورصة الكويت ومؤشرها لما مضى من العام الجاري كانا موجبين بشكل لافت، وهو أمر طيب. ولكن، اتسمت تلك التداولات بظاهرة قد تكون مرضية، فالانحياز في السيولة كان شديداً، من مؤشرات أن الشركات العشر الأعلى معدلاً لدوران أسهمها شركات بلغ نصيبها من كل سيولة السوق منذ بداية العام وحتى نهاية أكتوبر الفائت نحو 16.8%، بينما مساهمتها في قيمة شركاتها لم تتعد 0.7%. استمر ذلك الانحياز، وقد يكون انحرافاً صاراً، في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، وحازت تلك الشركات العشر على 12.0% من سيولة البورصة، بينما مساهمتها في قيمة شركاتها السوقية لم تتعد 0.7%.

اختلف الوضع في الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر، ربما نتيجة لتدخل صحيح من جهات الرقابة، وانخفض معدل نصيب تلك الشركات العشر من 15.52 مليون دينار كويتي للأسبوع الأول من نوفمبر إلى 7.58 مليون دينار كويتي لمعدل الأسبوع الفائت أو الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر، أي بنسبة 51.2%- . وضمن الشركات العشر المذكورة، انخفضت سيولة أعلاها معدل دوران بنحو 75.9%-، وليسيولة أدناها معدل دوران بنسبة 36.3%-، وكان أعلى انخفاض للسيولة وبنسبة 80.6%- لثاني أدنى شركة في معدل الدوران. وبشكل عام، انخفضت سيولة 8 شركات من أصل العشر الأعلى معدل دوران، وارتفعت سيولة اثنتان فقط. وبلغت السيولة اليومية لكل شركات البورصة في الأسبوع الأول من نوفمبر نحو 129.7 مليون دينار كويتي، وانخفض معدل السيولة اليومية لها في الأسبوع الثاني من نوفمبر إلى نحو 88.8 مليون دينار كويتي، بنسبة انخفاض بحدود 31.5%- . ونعتقد أن انخفاض معدل السيولة للشركات الصغيرة العشر، وانخفاض السيولة العام، ظاهرة صحية، فالأصل هو استدامة أداء البورصة عند معدلات سيولة مبررة. ولا بأس من التحذير بأن ما يمكن أن نطلق عليه تطوراً صحياً قد لا يدوم طويلاً، فقد سبق أن عرضنا لنفس الظاهرة في



شهر فبراير الفائت، ولكن، بعد مرور بعض الوقت، عادت المضاربات غير المبررة مرة أخرى.

وتشير متابعة سيولة الشركات العشر وسيولة البورصة مقاسة بمعدل قيمة التداول اليومي إلى بدء ارتفاع للسيولة في الأسبوع الثالث من نوفمبر مقارنة بسيولتهما في الأسبوع الثاني، وإن لا زالت أدنى بكثير من ذلك المعدل مقارنة بمستوى الأسبوع الأول وبمستوى الشهور العشرة الأولى من السنة. فمعدل قيمة التداول اليومي ارتفع بنحو 3.3% خلال الأسبوع الثالث مقارنة مع مستواه للأسبوع الثاني للشركات العشر الأعلى معدل دوران، وارتفع عدد الشركات التي ارتفعت سيولتها إلى 5 شركات بدلاً من اثنتين، ولكنه ظل أدنى بنحو 49.6%- عن مستواه للأسبوع الأول. ذلك ينطبق على سيولة كل السوق التي ارتفعت في الأسبوع الثالث بنحو 11.8% عن مستوى الأسبوع الثاني من نوفمبر، ولكنها ظلت أدنى بنحو

23.5%- عن مستواها للأسبوع الأول من نوفمبر.

الغرض من متابعة حركة السيولة هو المساهمة في حماية أداء السوق، ذلك يحدث عند التنبيه بين السيولة الصحية، وتلك التي تنزع إلى المضاربة الضارة. وما يضمن استدامة الأداء للسوق هو الحفاظ ودعم التداولات الصحية، وهي الطاغية حتى الآن في بورصة الكويت، بينما الإمعان في المضاربة على الشركات الصغيرة من دون مبرر مقنع، يعرض سلامة تداولات كل السوق لحظر غير مبرر.

إحصاءات مالية ونقدية – سبتمبر 2025

يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر سبتمبر 2025 والمنشورة على موقعه الإلكتروني، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد ارتفع بما قيمته 1.55 مليار دينار كويتي ليصبح 1.60 مليار دينار



أكبر انخفاض في مستوى الأرباح من نصيب قطاع الصناعة

حيث بلغت خسائره نحو 95.1 مليون دينار نزولاً من 117 مليون

القطاعات	عدد الشركات المعلنة 9 أشهر 2024	أرباح الشركات المدرجة ألف دك		التغير		نسبة من الإجمالي	
		9 أشهر 2025	ألف دينار كويتي	%	2024	2025	
1 الطاقة	4	14,161	19,738	5,578	39.4%	0.7%	0.9%
2 المواد الأساسية	2	13,513	7,396	-6,117	-45.3%	0.6%	0.4%
3 الصناعة	20	116,956	-95,147	-212,103	-181.4%	5.5%	-4.6%
4 السلع الاستهلاكية	2	10,122	9,461	-662	-6.5%	0.5%	0.5%
5 الرعاية الصحية	1	1,571	-4,511	-6,082	-387.0%	0.1%	-0.2%
6 الخدمات الاستهلاكية	10	70,406	90,845	20,439	29.0%	3.3%	4.4%
7 الاتصالات	4	201,074	271,575	70,501	35.1%	9.5%	13.0%
8 المنافع	1	6,897	11,390	4,492	65.1%	0.3%	0.5%
9 البنوك	9	1,245,431	1,304,299	58,868	4.7%	58.9%	62.5%
10 التأمين	8	65,044	60,509	-4,535	-7.0%	3.1%	2.9%
11 العقار	28	115,049	100,078	-14,971	-13.0%	5.4%	4.8%
12 الخدمات المالية	44	254,935	310,815	55,880	21.9%	12.1%	14.9%
13 التكنولوجيا	1	-58	-449	-391	-679.1%	0.0%	0.0%
إجمالي السوق	134	2,115,102	2,085,999	-29,103	-1.4%	100%	100%

تسجيل «المخازن» خسائر بقيمة 187.8 مليون دينار غير متكررة ونتجت عن إعادة تقييم العمليات غير المستمرة

بانخفاض مطلق بنحو 212.1 مليون دينار كويتي. ويعود ذلك إلى تسجيل شركة «أجيبيتي للمخازن العمومية» خسائر بقيمة 187.8 مليون دينار كويتي، وهي خسارة غير متكررة وغير نقدية نتجت عن إعادة تقييم العمليات غير المستمرة، مقابل أرباح بلغت 34.8 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2024. وتفاصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرفق.

وتشير نتائج الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري إلى تحسن أداء 87 شركة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، من بينها 73 شركة زادت من مستوى أرباحها، و14 شركة أخرى إما تحولت إلى الربحية أو خفضت من مستوى خسائرها، أي أن 64.9% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وفي المقابل، سجلت 47 شركة هبوطاً في مستوى أداؤها، من ضمنها 31 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 16 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر.

وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً بنحو 1.578 مليار دينار كويتي، أي ما يعادل 75.6% من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات المُعلنة، و65.9% من جملة الشركات الرابحة فقط. تصدر القائمة “بيت التمويل الكويتي” بنحو 492.7 مليون دينار كويتي، وجاء “بنك الكويت الوطني” في المرتبة الثانية بنحو 467.4 مليون دينار كويتي، وحلت شركة “الاتصالات المتنقلة (زين)” في المرتبة الثالثة بنحو 178.2 مليون دينار كويتي، بينما احتل “البنك التجاري الكويتي” المرتبة الرابعة بنحو 90.2 مليون دينار كويتي.

وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 302.9 مليون دينار كويتي، من ضمنها سجلت شركة «أجيبيتي للمخازن العمومية» أعلى مستوى للخسائر المطلقة بنحو 187.8 مليون دينار كويتي كما أسلفنا، تلتها «الشركة الوطنية العقارية» بنحو 45.2 مليون دينار كويتي.

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن الأشهر التسعة الأولى من السنة الحالية 134 شركة، أي نحو 95.7% من عدد الشركات المدرجة البالغ 140 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد نتائجها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 2.086 مليار دينار كويتي، بتراجع نسبته 1.4%- مقارنة بمستوى أرباح الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 البالغة نحو 2.115 مليار دينار كويتي. وعند مقارنة أرباح الربع الثالث من العام الجاري البالغة نحو 846.4 مليون دينار كويتي، مع أرباح الربع الثاني من عام 2025 والبالغة نحو 506.6 مليون دينار كويتي، نجد أنها ارتفعت بنحو 67.1%. كما ارتفعت بنحو 15.5% عند مقارنتها مع أرباح الربع الأول من العام ذاته، البالغة نحو 733 مليون دينار كويتي.

وزادت 6 قطاعات من أصل 13 قطاعاً نشطاً من مستوى ربحيتها عند مقارنة أداؤها بأداء الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، بينما تراجعت أرباح 4 قطاعات، وانتقل قطاعان من الربحية إلى الخسائر، في حين عمّق قطاع وحيد من خسائره. وكان أفضلها أداءً مطلقاً قطاع البنوك الذي حقق أرباحاً بنحو 1.304 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.245 مليار دينار كويتي، أي بارتفاع مطلق بنحو 58.9 مليون دينار كويتي أو نحو 4.7%. ويليه قطاع الخدمات المالية بتحقيقه أرباحاً بلغت نحو 310.8 مليون دينار كويتي مقابل نحو 254.9 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 55.9 مليون دينار كويتي أو نحو 21.9%. تلاهما قطاع الاتصالات الذي زاد أرباحه من نحو 201.1 مليون دينار كويتي إلى نحو 271.6 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 70.5 مليون دينار كويتي أو نحو 35.1%..

أما أكبر انخفاض في مستوى الأرباح فكان من نصيب قطاع الصناعة، إذ بلغت خسائره نحو 95.1 مليون دينار كويتي، نزولاً من مستوى أرباح بنحو 117 مليون دينار كويتي كان قد حققها في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، أي

كويتي في نهاية سبتمبر 2025 مقارنة بمستواه في نهاية سبتمبر 2024، أي ما نسبته نحو 3.3% من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2025 والبالغ نحو 48.795 مليار دينار كويتي (تقديرات الـ EIU) من دون احتساب الدين العام الخارجي.

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2025 قد بلغ نحو 52.381 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 52.6% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 3.529 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 7.2% عما كان عليه في نهاية سبتمبر 2024. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 19.887 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 38.0% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين بينما كانت نحو 19.126 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2024 وبنسبة نمو بلغت نحو 4.0%.

وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 17.140 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 86.2% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 2.075 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 10.797 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 20.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 10.009 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2024) وبنسبة نمو بحدود 7.9%، ولشراء أوراق مالية نحو 4.503 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 8.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 3.616 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2024)، ولقطاع التجارة نحو 3.817 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 7.3% (نحو 3.628 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2024)، ولقطاع الإنشاء نحو 2.760 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.3% (نحو 2.777 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2024)، ولقطاع الصناعة نحو 2.249 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 4.3% (نحو 2.146 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2024)، ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.627 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 3.1% (نحو 1.420 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2024).

وتشير النشرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 51.921 مليار دينار كويتي وهو ما يمثل نحو 57.9% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.385 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو 2.7% عما كان عليه في نهاية سبتمبر 2024. ويخص عملاء القطاع الخاص نحو 40.527 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 78.1%، ويخص ودائع المؤسسات العامة نحو 7.078 مليار دينار كويتي، ويخص ودائع الحكومة نحو 4.316 مليار دينار كويتي، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي منها نحو 38.568 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 95.2%، وما يعادل نحو 1.959 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي بنهاية سبتمبر 2025 مقارنة بنهاية سبتمبر 2024، فتذكر النشرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل مازال لصالح الدينار الكويتي في نهاية الفترتين. حيث بلغ الفرق نحو 0.796 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.763 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.765 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.784 نقطة لودائع 12 شهراً، بينما كان ذلك الفرق في نهاية سبتمبر 2024 نحو 0.700 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.734 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.730 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.680 نقطة لودائع 12 شهراً.

وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في سبتمبر 2025 مقابل الدولار الأمريكي نحو 304.920 فلس كويتي لكل دولار أمريكي، بارتفاع طفيف بلغ نحو 0.01% مقارنة بالمتوسط الشهري لشهر سبتمبر 2024 عندما بلغ نحو 304.950 فلس كويتي لكل دولار أمريكي.

أرباح الشركات المدرجة – 30 سبتمبر 2025

«التجاري» : ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية أعلى من إجمالي المصروفات

إجمالي موجودات البنك نحو 5.021 مليار دينار كويتي بارتفاع بلغت نسبته 7.6%



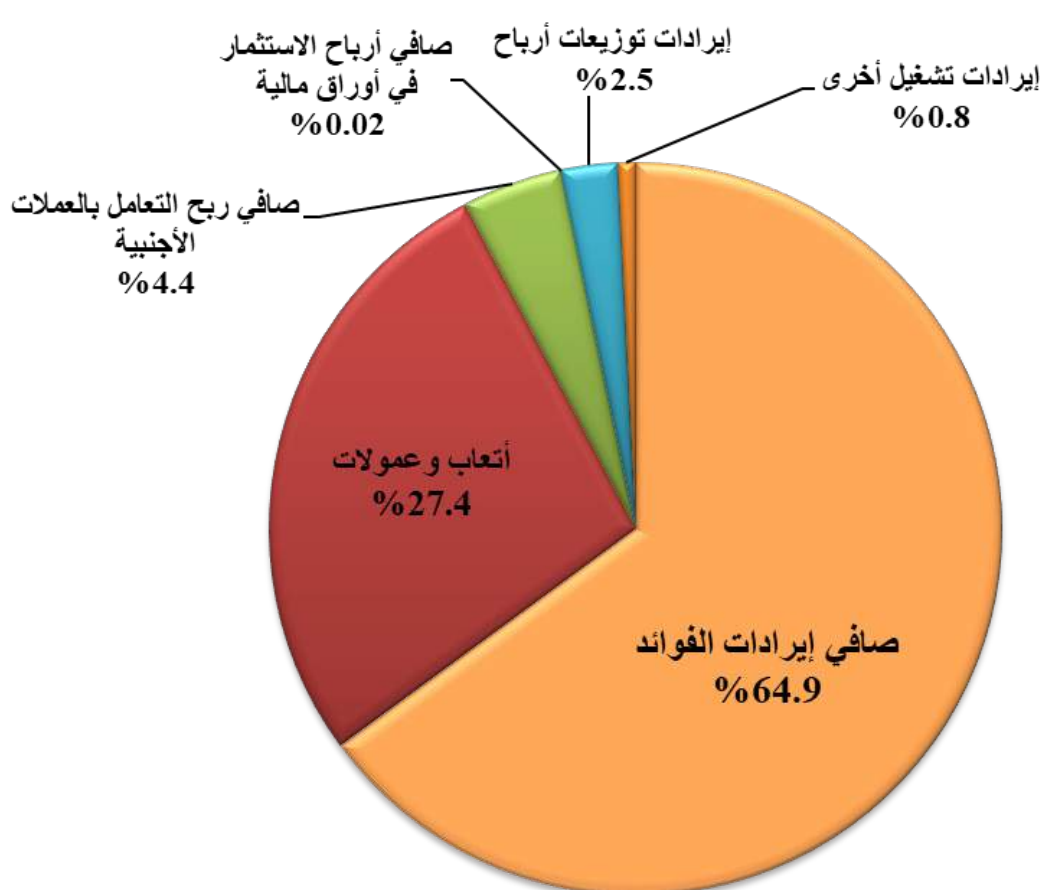
نتائج البنك التجاري الكويتي – 30 سبتمبر 2025

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 90.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 88.5 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من عام 2024، أي أن البنك سجل ارتفاعاً في مستوى أرباحه بنحو 1.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 1.9%. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمثل بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 6.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 4.9%، لتبلغ نحو 139.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 133.2 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام الفائت. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 2.3%، وصولاً إلى نحو 90.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 88.6 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند أتعاب وعمولات بنحو 3.2 مليون دينار كويتي وبنسبة 9.0%، ليبلغ نحو 38.2 مليون دينار كويتي مقابل نحو 35.1 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 2.7 مليون دينار كويتي أي بنسبة 6.1%، وصولاً إلى نحو 46.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 44.1 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2024، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 33.5% بعد أن كانت عند نحو 33.1%. وبلغت قيمة

إجمالي الإيرادات التشغيلية كما في 30 سبتمبر 2025



الصافية. وعليه، انخفض هامش صافي الربح إلى نحو 64.6% بعد أن كان نحو 66.5% خلال الفترة المماثلة من عام 2024.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 5.021 مليار دينار

الاسترداد مقابل المخصصات نحو 1.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 3.6 مليون دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2024، أي بفارق حدود 2.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 57.3%-، مما أثر سلباً على مستوى الأرباح



البيان	30/09/2025	30/09/2024	التغير		
	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	القيمة	%	
مجموع الموجودات	5,021,370	4,617,229	404,141	8.8%	▲
مجموع المطلوبات	4,272,406	3,941,564	330,842	8.4%	▲
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	748,641	675,389	73,252	10.8%	▲
مجموع الإيرادات التشغيلية	139,665	133,150	6,515	4.9%	▲
مجموع المصروفات التشغيلية	46,791	44,084	2,707	6.1%	▲
صافي المكعوس (المحمل) من مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى	1,557	3,645	-2,088	-57.3%	▼
الضرائب	4,198	4,163	35	0.8%	▲
صافي الربح الخاص بمساهمي البنك	90,233	88,548	1,685	1.9%	▲
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	2.5%	2.7%			▼
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	16.1%	17.7%			▼
**العائد على رأس المال	57.5%	59.3%			▼
ربحية السهم الواحد (فلس)	45.7	44.9	0.8	1.8%	▲
إقفال سعر السهم (فلس)	615	509	106	20.8%	▲
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	10.1	8.5			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.8	1.5			

※ المؤشرات المالية المنتهية في نهاية سبتمبر 2025 على أساس سنوي.

※※ تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2024 ونهاية سبتمبر 2025.

البنك (ROC)، ببلوغه نحو 57.5% قياساً بنحو 59.3%.
بينما ارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 45.7 فلس مقارنة بنحو 44.9 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 10.1 ضعف مقارنة مع 8.5 ضعف،

نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنسبة 1.8% مقابل ارتفاع أكبر لسعر السهم وبنسبة 20.8% مقارنة مع 30 سبتمبر 2024. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.8 مرة مقارنة بنحو 1.5 مرة.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع السادس والأربعون 20/11/2025	الأسبوع الخامس والأربعون 13/11/2025	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	734.4	738.0	-0.5%
مؤشر السوق العام	8,831.4	8,893.8	-0.7%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	496,414,827	444,063,671	
المعدل اليومي (د.ك)	99,282,965	88,812,734	11.8%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	2,393,106,407	2,068,472,333	
المعدل اليومي (أسهم)	478,621,281	413,694,467	15.7%
عدد الصفقات	132,105	121,061	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	26,421	24,212	9.1%

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	49,997,625	10.1%
بيت التمويل الكويتي	36,171,089	7.3%
شركة عقارات الكويت	28,093,126	5.7%
شركة الاستشارات المالية الدولية	23,721,420	4.8%
بنك الكويت الوطني	21,283,670	4.3%
الإجمالي	159,266,930	32.1%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	185,552,790	37.4%
قطاع البنوك	99,150,984	20.0%
قطاع العقار	97,358,679	19.6%
قطاع الصناعة	57,653,138	11.6%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	22,490,782	4.5%

الأسبوع الثالث والأربعون 30/10/2025	الأسبوع الثاني والأربعون 23/10/2025	
عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)	7	11
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	22	17
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	0	1
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29

كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 7.6% وقيمته 355.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 4.666 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2024، وارتفع بنسبة 8.8% أو بنحو 404.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 4.617 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2024. وسجل أداء محفظة قروض وسلفيات للعملاء ارتفاعاً بلغ قدره 51.3 مليون دينار كويتي ونسبته 1.8%، ليصل إلى نحو 2.858 مليار دينار كويتي (56.9% من إجمالي الموجودات) مقابل 2.807 مليار دينار كويتي (60.2% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2024، وارتفع بنحو 4.0% أو ما قيمته 111 مليون دينار كويتي مقارنة مع 2.747 مليار دينار كويتي (59.5% من إجمالي الموجودات) بنهاية الفترة نفسها من عام 2024. وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلفيات إلى إجمالي الودائع نحو 96.2% مقارنة بنحو 92.9%. وارتفع بند استثمارات في أوراق مالية بنحو 205 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 48.4%، ليصل إلى نحو 628.2 مليون دينار كويتي (12.5% من إجمالي الموجودات) مقارنة مع 423.2 مليون دينار كويتي (9.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024، وارتفع بنحو 281.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 81.2%، مقارنة مع نحو 346.6 مليون دينار كويتي (7.5% من إجمالي الموجودات) في نهاية سبتمبر 2024.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 352.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 9.0%، لتصل إلى نحو 4.272 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.920 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2024، وارتفعت بنحو 330.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 8.4% مقارنة مع نحو 3.942 مليار دينار كويتي في نهاية الفترة ذاتها من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 85.1% مقارنة بنحو 85.4%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن معظم مؤشرات ربحية البنك قد سجلت تراجعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2024. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 16.1% مقارنة بنحو 17.7%. وسجل مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) انخفاضاً حين بلغ نحو 2.5% قياساً بنحو 2.7%. ومعه انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 734.4 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 3.6 نقطة ونسبته 0.5%- عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 98.2 نقطة أي ما يعادل 15.4% عن إقفال نهاية عام 2024.



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		5202/11/02	5202/11/31	%	2024	%
1	بنك الكويت الوطني	898.6	901.4	(0.3)	756.6	18.8
2	بنك الخليج	344.7	345.7	(0.3)	306.7	12.4
3	البنك التجاري الكويتي	723.1	726.5	(0.5)	665.7	8.6
4	البنك الأهلي الكويتي	235.6	236.5	(0.4)	206.9	13.9
5	بنك الكويت الدولي	328.4	333.4	(1.5)	232.0	41.6
6	بنك برقان	376.4	381.4	(1.3)	261.4	44.0
7	بيت التمويل الكويتي	4,307.5	4,329.9	(0.5)	3,727.9	15.5
	قطاع البنوك	926.2	930.1	(0.4)	791.4	17.0
8	شركة التسهيلات التجارية	199.2	199.9	(0.4)	176.1	13.1
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,797.9	1,851.3	(2.9)	1,283.6	40.1
10	شركة الاستثمارات الوطنية	376.2	395.1	(4.8)	319.6	17.7
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	303.4	295.8	2.6	328.6	(7.7)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	92.8	101.2	(8.3)	99.1	(6.4)
	قطاع الاستثمار	353.9	361.5	(2.1)	302.2	17.1
31	شركة الكويت للتأمين	131.9	134.5	(1.9)	130.1	1.4
14	مجموعة الخليج للتأمين	759.2	754.0	0.7	980.4	(22.6)
15	الشركة الأهلية للتأمين	370.0	356.3	3.8	370.5	(0.1)
16	شركة وربة للتأمين	224.5	227.0	(1.1)	206.8	8.6
	قطاع التأمين	304.7	302.0	0.9	340.7	(10.6)
71	شركة عقارات الكويت	862.1	888.4	(3.0)	528.5	63.1
18	شركة العقارات المتحدة	547.6	559.9	(2.2)	280.0	95.6
19	الشركة الوطنية العقارية	305.2	302.7	0.8	300.7	1.5
20	شركة الصالحية العقارية	1,935.2	1,944.5	(0.5)	1,776.2	9.0
	القطاع العقاري	501.2	510.2	(1.8)	354.6	41.3
12	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	444.9	451.3	(1.4)	374.0	19.0
22	شركة أسمنت الكويت	547.2	544.2	0.6	342.2	59.9
32	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	843.7	882.1	(4.4)	719.4	17.3
	القطاع الصناعي	421.4	430.1	(2.0)	342.2	23.1
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	841.1	872.5	(3.6)	728.2	15.5
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,114.1	1,083.0	2.9	1,924.4	(42.1)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	890.8	875.1	1.8	725.3	22.8
27	شركة سنرجي القابضة	105.0	109.8	(4.4)	58.5	79.5
	قطاع الخدمات	806.2	795.2	1.4	839.7	(4.0)
28	شركة نقل وتجارة المواشي	94.2	97.5	(3.4)	89.2	5.6
	قطاع الأغذية	437.6	438.4	(0.2)	436.4	0.3
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,015.4	1,022.7	(0.7)	622.5	63.1
	الشركات غير الكويتية	197.4	197.7	(0.2)	177.4	11.3
	مؤشر الشال	734.4	738.0	(0.5)	636.2	15.4

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

يوم 25 نوفمبر الجاري على مساحة 17554,5 متر مربع

«ريم» تستعد لعقد مزاد تاريخي لجزيرة على 4 شوارع في السالمية بسعر ابتدائي 74 مليون دينار

خالد الصغیر: عقار المزايدة يواكب خطط الدولة السياحية ويعكس فرصة نوعية للمستثمرين للنمو المستدام

الشركة تحضر لطرح سلسلة مزادات عقارية استثنائية ضمن استراتيجيتها للريادة تشغيلياً

قدراتها الفنية والتشغيلية، وقدراتها العالية على تقديم فرص عقارية نوعية في السوق المحلي للمستثمرين، وتحديدًا الذين يملكون خططاً للنمو المستدام والتوسع استثمارياً بمحركات قوية للمستقبل.

وأضاف الصغیر أن مزاد «ريم» المرتقب 25 نوفمبر الجاري يحمل أهمية إضافية في أنه يؤكد أن مسار الشركة تشغيلياً متواءم مع خطط الدولة السياحية الكبرى، مشيراً إلى أن العقار محل المزايدة يتمتع بموقع جغرافي متميز يلبي التطلعات التجارية والسياحية لشريحة واسعة من المستثمرين.

وقال الصغیر إن عقار السالمية ليس إلا بداية لسلسلة مزادات نوعية تخطط الشركة لطرحها في المستقبل، بما يعزز ريادتها في قطاع المزادات العقارية، ويزيد عوائدها التشغيلية، بما يصب في مصلحة المساهمين والعملاء، داعياً المستثمرين إلى عدم تفويت هذه الفرصة الاستثنائية لما توفره من فرصة واحدة للفائزين بها، لا سيما أن المزاد المرتقب يتضمن أصلاً تجارياً استثنائياً سيغير قواعد المزادات العقارية محلياً، لما يحمله من فرصة كبيرة ستحقق قيمة مضافة في قطاع المزادات العقارية بالبلاد.



خالد علي الصغیر

النوعي يؤكد الثقة الكبيرة في الشركة ومكانتها الرائدة في قطاع المزادات العقارية، مبيناً أن المزاد يشكل بداية لعودة الشركة القوية للنشاط التشغيلي بما يستقيم مع

تزامناً مع جهود الدولة السياحية المدعومة بإطلاق منصة «فيزت كويت» تستعد شركة ريم العقارية لإقامة مزاد عقاري استثنائي في 25 نوفمبر الجاري، يتضمن عقاراً تجارياً إضافة إلى فندق في منطقة السالمية التي تعد من أكثر المناطق جذباً لمستقبل السياحة في الكويت.

وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي لـ«ريم» خالد علي الصغیر إنه ضمن إستراتيجية الشركة لاستعادة نشاطها التشغيلي النوعي، من المقرر أن تعقد مزاداً عقارياً يتضمن جزيرة على أربع شوارع في شارع سالم المبارك قلب السالمية النابض، والذي يواكب خطط الدولة السياحية الواعد.

وبين الصغیر أن العقار التجاري محل المزايدة عبارة عن عقار إضافة إلى فندق، حيث يقعان على مساحة ضخمة تقدر مساحتها بـ 17554,5 متر مربع، وذلك بسعر ابتدائي يبلغ 74 مليون دينار، لافتاً إلى أن مساحة العقار وسعره وموقعه يعكس الأهمية التجارية الاستراتيجية للمزاد، حيث يعد الأعلى قيمة لعقار تجاري في الكويت تاريخياً.

وذكر الصغیر أن إقامة «ريم» لهذا المزاد العقاري

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



في إطار برنامجه للمسؤولية الاجتماعية والتزامه بمعايير

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

بنك برقان يختتم رعايته لمهرجان الخريف السنوي التاسع لدار الآثار الإسلامية



فريق بنك برقان وزّع هدايا على الزوار



البنك أقام مسابقات وأنشطة تفاعلية للجمهور



جانب من المنتجات المعروضة في بازار الفنون



جانب من المنتجات المعروضة في بازار الفنون

اختتم بنك برقان رعايته لمهرجان الخريف السنوي التاسع الذي نظّمته دار الآثار الإسلامية، تأكيداً على التزامه المتواصل بدعم وإثراء الفنون والثقافة في الكويت. وقد شهد المهرجان، الذي استضافه مركز اليرموك الثقافي، إقبالاً واسعاً تجاوز 1,000 زائر من مختلف الفئات العمرية، وشارك فيه عدة فنانين قدّموا عروضاً موسيقية ومسرحية حية، إلى جانب ورش عمل وأنشطة ترفيهية للعائلات.

وتأتي رعاية بنك برقان المتواصلة لفعاليات دار الآثار الإسلامية في إطار استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية، والتي تسلط الضوء على الثقافة الكويتية وإبراز الإرث الوطني عبر دعم الفنانين ورعاية مختلف المبادرات والفعاليات. كما تنسجم هذه الخطوة مع التزام البنك بتطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) داخل القطاع المصرفي.

وقد نظمت دار الآثار الإسلامية مهرجان هذا العام لإحياء المشهد الفني الكويتي، بما تميّز به من حيوية وزخم تركا بصمة بارزة على مختلف أنواع الفنون، من الموسيقى والمسرح إلى الفنون البصرية والأدائية. وقد حظي المهرجان بتفاعل كبير من الجمهور، إذ استعاد جيل الثمانينيات ذكريات تلك المرحلة، فيما تعرّفت الأجيال الجديدة على حقبة مهمة من تاريخ الفن الكويتي لا يزال أثرها حاضراً في الثقافة الشعبية المعاصرة.

المركزي واتحاد مصارف الكويت، بالتعاون مع البنوك المحلية، تواجد ممثلو بنك برقان في المهرجان للتفاعل مع الزوار وتزويدهم بمعلومات وإرشادات مهمة حول أساليب تحقيق الأمان المصرفي، ولا سيما المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية وعمليات الاحتيال وطرق تفاديها. وفي إطار التزامه الراسخ بالمسؤولية الاجتماعية وركائز الاستدامة، يواصل بنك برقان دعم مجموعة من القطاعات الحيوية مثل الصحة من خلال مبادرات توعوية وشراكات تعزز الوعي الصحي، إضافة إلى دعم ريادة الأعمال عبر تمكين أصحاب المشاريع وتشجيع الابتكار بين الشباب. كما يحرص البنك على تعزيز الجانب البيئي من خلال فعاليات مستدامة تساهم في نشر الوعي البيئي بما ينسجم مع رؤية الكويت الجديد 2035.

بالإضافة يوفر المهرجان سنوياً منصة مميّزة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعرض منتجاتهم والوصول إلى شرائح أوسع من الزوار عبر بازار الفنون. ويجسد ذلك دعم بنك برقان المتواصل لأصحاب المشاريع والطاقت الشبابية الكويتية، وإيمانه بدورهم في دعم الاقتصاد الوطني ودفع مسيرة نموه. كما شارك بنك برقان في المهرجان من خلال جناحه الخاص الذي قدّم مجموعة من المسابقات والأنشطة التفاعلية، والتي لاقت تفاعلاً كبيراً من الأطفال والعائلات، إلى جانب توزيع الهدايا على الزوار، مما أضفى أجواءً مميزة على تجربة المهرجان. ومن جانب آخر، وحرصاً على دعم حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت

بالتعاون مع وزارتي التربية والإعلام، وبمشاركة أكثر من 1200 طالب

بيت التمويل الكويتي الشريك الاستراتيجي لبرنامج «مع الطلبة»



عبدالله السيف ومريم العنزي وزهراء دهداري

حيث يجمع بين التعليم والترفيه في قالب مسابقات ثقافية تتضمن معلومات علمية وأدبية وتاريخية، بالإضافة إلى أسئلة وموضوعات مرتبطة بتراث الكويت بهدف تعزيز الهوية الوطنية لدى الطلبة، في مناخ من المنافسة الإيجابية بينهم. وتم إعادة تقديم هذا البرنامج بشكل عصري يواكب لغة الجيل الجديد، ويربط بين الثقافة التربوية وروح التفاعل التقني، مما يجعله أكثر تشويقاً وقبولاً لدى الجمهور والطلبة على حد سواء. وجرى إعلان الشراكة بحضور المدير التنفيذي لمركز خدمات العلاقات العامة والتواصل الاجتماعي في بيت التمويل الكويتي عبدالله السيف، ومدير عام الإدارة العامة للخدمات التعليمية المساندة مريم العنزي، والرئيس التنفيذي لمنصة VO زهراء دهداري.

والخريجين، كما يحرص بيت التمويل الكويتي على المشاركة في المبادرات والفعاليات التي تحتفي بإنجازات الطلبة، وتدعم مشاريع تخرجهم، وتبرز مواهبهم وابتكاراتهم العلمية، وكذلك إطلاق برنامج KFH Academy ، الذي أتاح لطلبة المرحلة الجامعية وحديثي التخرج التعرف على أساسيات ومهام قطاعات مختلفة في بيت التمويل الكويتي وذلك في إطار استراتيجية بيت التمويل الكويتي التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على الشباب وتنمية قدراتهم.

ومن الجدير بالذكر، أن برنامج «مع الطلبة»، والذي ترجع انطلاقة الأولى على شاشة تلفزيون الكويت، الى العام 1975، ظل علامة بارزة في خارطة الإعلام التربوي في الكويت،

أعلن بيت التمويل الكويتي عن شراكته الاستراتيجية مع برنامج «مع الطلبة»، الذي يُنفَّذ بالتعاون مع وزارة التربية ووزارة الإعلام. ويُعد البرنامج منصة وطنية تهدف إلى إبراز مواهب وقدرات طلبة المدارس، وتنمية الثقافة والمعرفة لديهم، من خلال محتوى متنوع يُبث عبر شاشة تلفزيون الكويت ومنصة «51»، بمشاركة أكثر من 1200 طالب يمثلون 24 مدرسة.

وقال المدير التنفيذي لمركز خدمات العلاقات العامة والتواصل الاجتماعي، في بيت التمويل الكويتي، عبد الله السيف، أن مشاركة البنك في برنامج «مع الطلبة» المميز والمحفور في ذاكرة الكثيرين منذ بدء تقديمه من أكثر من 50 عاماً، كشريك استراتيجي، يؤكد الريادة في المسؤولية الاجتماعية والالتزام بدعم الطلبة والمبادرات الشبابية والتعليمية المختلفة.

وأشار إلى أن هذا البرنامج يعتبر مشروعاً وطنياً يرتبط بالثقافة التربوية ويدعم الطلاب ويساعدهم على صقل مواهبهم وزيادة خبراتهم وتأهيلهم لمستقبل أفضل، كما يساهم بإثراء الإعلام الهادف الذي يفيد المجتمع ويقدم له المعلومات المتنوعة والمفيدة.

وأوضح السيف أن بيت التمويل الكويتي من خلال برنامجه المتكامل للمسؤولية المجتمعية، يضع الطلبة والتعليم على قائمة أولوياته. وفي هذا الإطار يحرص البنك على تقديم باقة من المبادرات والبرامج التي تهدف لدعم الطلبة وتطوير إمكاناتهم، مثل الشراكات الاستراتيجية مع العديد من الجامعات والكليات، والمشاركة في الندوات وورش العمل التي تساهم في تطوير الأداء العلمي والمهني للطلبة

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



نظّمته جمعية المحامين لمناقشة سبل تأمين الحماية القانونية

البنك الأهلي الكويتي يرعى مؤتمر
تمكين الطفل للعام الثاني على التوالي

ولفت الشريعان إلى استعراض أحدث الأبحاث والحلول المبتكرة في مجال الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال وخصوصاً ضحايا العنف، وتقديم خطط وحلول لتمكينهم ودمجهم في المجتمع بشكل سليم، منوهاً إلى أن الفعالية ساهمت في تعزيز التعاون بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية والقطاع الخاص لتبني نهج متكامل ومتعدد التخصصات في قضايا حماية الطفل.

وتابع "تشكل الحماية القانونية لجميع أفراد المجتمع واحدة من أبرز القضايا المجتمعية في دولة الكويت وحول العالم، ولذا حرصنا في البنك الأهلي الكويتي على المشاركة في مؤتمر تمكين الطفل ضمن دورنا المسؤول وسعينا لتعزيز حضورنا بين جميع الشرائح داخل دولة الكويت، وفي ظل برنامجنا للمسؤولية الاجتماعية الذي يشكل الأطفال حيزاً مهماً منه».

وشكر الشريعان في نهاية تصريحه جميع القائمين على تنظيم هذا المؤتمر، ورأى أن أهمية المؤتمر لا تقتصر على الحماية فقط، بل تتعداها إلى تمكين الطفل على المستوى التعليمي والنفسي والاجتماعي، بحيث تم التأكيد خلال جلساته على ضرورة تزويد الأطفال بالمهارات والمعرفة اللازمة، مشدداً على أهمية عقد مثل هذه المؤتمرات وإطلاق حملات توعوية وطنية فعالة تستهدف الأسرة والمدرسة والمجتمع، لنبذ العنف وتعزيز الوعي بحقوق الطفل ومهارات التربية السليمة، مع الاستفادة من التجارب والممارسات الدولية الرائدة في مجال حماية الطفولة وتمكين الطفل لمواكبة التطورات العالمية وتطبيق أفضل المعايير مثل اتفاقية حقوق الطفل، مما يساعد على صياغة سياسات وتشريعات فعالة وقابلة للتطبيق تضمن حقوق صغار السن..



الدكتور نواف الشريعان:

• المؤتمر يسهم في تعزيز التعاون بين جميع الجهات لتبني نهج متكامل في التعامل مع قضايا حماية الطفل

القانونية، ومناقشة وتطوير التشريعات والآليات القانونية التي توفر أعلى درجات الحماية للطفل من جميع أشكال العنف والإساءة والإهمال، وتغليظ العقوبات على مرتكبيها.

أعلن البنك الأهلي الكويتي رعايته للعام الثاني على التوالي لمؤتمر تمكين الطفل الذي نظّمه مركز شؤون الطفل في جمعية المحامين الكويتية بالتعاون مع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في فندق الريجنسي.

وشارك مدير عام الإدارة القانونية في البنك الأهلي الكويتي المستشار الدكتور نواف الشريعان في المؤتمر الذي عُقد برعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة ورئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة أمثال الحويلة، والذي شهد العديد من الجلسات وورش العمل حول قضايا العنف ضد الأطفال وسبل تأمين الحماية الجزائية والمدنية والنفسية والدولية للطفل.

وبهذه المناسبة، صرح الشريعان أن المؤتمر مثل منصة حيوية لتبادل الخبرات والرؤى ومناقشة التحديات والفرص المتعلقة بضمان أفضل مستويات الحماية والرعاية للطفل، الذي يمثل الركيزة الأساسية لمستقبل المجتمع.

وقال إن عقد مؤتمر تمكين الطفل يمثل خطوة حاسمة وضرورية على طريق بناء مجتمع سليم ومستقبل مشرق، نظراً لكونه شكل منبراً حيويًا لمراجعة وتطوير آليات الحماية من جميع أشكال الإساءة والإهمال والعنف، ولأنه وفر مساحة لتبادل أفضل الممارسات والخبرات لمكافحة الجرائم ضد الأطفال.

وأوضح الشريعان أن موضوع المؤتمر يعكس التزام دولة الكويت بأحكام اتفاقية حقوق الطفل، وينطلق من الأساس الذي ورد في المادة 10 من الدستور التي تنص على "ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي"، وهو ما جسّدته أحكام القانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل.

وأضاف أن المؤتمر هدف إلى تعزيز الحماية

الشركة رعت سلسلة Knowledge Club للتعلم المؤسسي والتميز القيادي

«زين» تستضيف نخبة من المُتحدّثين العالميين في جلسات حصرية لتطوير قياداتها وكفاءاتها الوطنية



بيتسي مايرز تتوسط مجموعة من موظفي زين

أساليب تواصل فعّالة تُعزز روح الفريق وتدعم استمرارية الأعمال خلال فترات التغيير وعدم اليقين.

أما في الجلسة التي قدّمها بن ووتر، أحد أبرز المُفكرين العالميين في مجال تجربة الموظف وصاحب نموذج HEX الحائز على جوائز، فقد ركّز على بناء منظمات تتمحور حول الإنسان من خلال تصميم تجربة متكاملة للموظف من مرحلة ما قبل التعيين وحتى التقاعد.

وتناول ووتر خلال الورشة كيفية توحيد الثقافة الداخلية مع هوية العلامة التجارية، ورفع مستويات الانتماء والثقة، وربط مبادرات الموارد البشرية والمؤسسة بمؤشرات واضحة للعائد من تجربة الموظف، بما ينعكس مباشرة على كفاءة الأداء وجودة الخدمة المقدمة للعملاء.

وشكلت جلسة الخبرة العالمية بيتسي مايرز، المستشارة السابقة للرئيسين الأمريكيين بيل كلينتون وباراك أوباما والمتخصصة في قيادة التغيير، فرصة لموظفي زين للتعمّق في فن الإدارة المؤثرة، حيث سلّط الضوء على أهمية الموازنة بين التحليل العقلي والحس العاطفي في اتخاذ القرارات القيادية.

وناقشت مايرز أيضاً أدوات تنمية الوعي الذاتي، وتعزيز الثقة بالنفس، وبناء فرق عمل شمولية يشعر أفرادها بالتقدير والانتماء، كما استعرضت خبراتها في قيادة مبادرات تمكين المرأة والقيادة القائمة على القيم في المؤسسات الحكومية والأكاديمية والقطاع الخاص.

وفي جلسة وورن كاس الخبير الدولي في التأثير والقيادة، تعرّف المشاركون إلى أساليب حديثة لفهم ديناميكيات السلوك البشري والتأثير في أصحاب المصلحة في بيئة عمل سريعة التغير، حيث ركّز كاس على كيفية قراءة أنماط اتخاذ القرار لدى الأفراد والفرق. هذا بالإضافة إلى كيفية رسم خريطة شبكات النفوذ داخل المؤسسات، وبناء سرديات مؤثرة تُساعد على كسب التأييد وتحريك الخطط الاستراتيجية من حيز الفكرة إلى حيز التنفيذ، إلى جانب تطبيقات عملية وتمارين محاكاة ساعدت الموظفين على تطوير خطط عمل يمكن تفعيلها مباشرة في بيئة العمل.



بيتر دوكر يتوسط مجموعة من موظفي زين



زين تستثمر في بناء قيادات وطنية تواكب مُتطلّبات التحوّل الرقمي



جانب من جلسة بن ووتر

للقيادات التنفيذية حول العالم. وتعرّف موظفو زين خلال هذه الجلسة على كيفية خلق فرص استثنائية لفرق العمل من خلال القيادة المبنية على قيم التواصل، وإدارة المواقف تحت الضغط، واعتماد

بيتر دوكر إطاراً عملياً لمفهوم القيادة التي تركز على تمكين الآخرين وبناء الثقة وتسليم الصلاحيات في الوقت المناسب، مُستندة إلى تجربته الريادية كضابط سابق وطيار مُحترف في سلاح الجو الملكي البريطاني ومستشار

استضافت زين الكويت مجموعة من الجلسات الحصرية لقياديين وموظفيها قدّموا نخبة من المُتحدّثين والخبراء والمُتخصصين العالميين في مجالات القيادة والإدارة وتجربة الموظفين والتأثير والاتصال، وذلك ضمن رعايتها لسلسلة Knowledge Club للتعلم المؤسسي والتميز القيادي بالتعاون مع شركة ALGAS.

تُجسّد هذه الخطوة استراتيجية زين للاستثمار في رأس المال البشري وبناء قيادات قادرة على مواكبة مُتطلّبات التحوّل الرقمي ومُتغيرات بيئة العمل الحديثة، لتعكس التزامها بتوفير أفضل فرص التعلم والتطوير، وفتح قنوات تواصل مُباشرة بين كوادرها والقيادات الفكرية المؤثرة حول العالم، بما يُثري المحتوى المعرفي للموظفين، ويُعزز من قدراتهم على الابتكار، ويهيئهم لقيادة المشاريع الاستراتيجية وركائز التحوّل الرقمي في الشركة.

وتواصل زين دعمها للمبادرات والبرامج القيادية المُتخصصة، إلى جانب تطوير برامج داخلية مُستدامة لبناء القدرات وتهيئة جيل جديد من القيادات الوطنية، إيماناً منها بأن الاستثمار في الإنسان هو الركيزة الأساسية لاستدامة نجاحها وتقديم أفضل تجربة رقمية لعملائها في الكويت.

وتُعد سلسلة Knowledge Club من أبرز المنصّات المُتخصصة في تطوير القيادات التنفيذية والكوادر المهنية، إذ تجمع منذ انطلاقتها نخبة من المُتحدّثين والمُؤلفين العالميين لتقديم برامج نوعية تشمل المؤتمرات والورش المتقدمة والندوات التنفيذية التي تترجم أحدث الممارسات العالمية في الإدارة والقيادة إلى أدوات عملية يمكن تطبيقها في بيئات العمل.

وشهدت الجلسات الحصرية التي استضافتها زين في مقرها بالشويخ مُشاركة واسعة من قيادات وموظفي الشركة من مختلف القطاعات، حيث شكّلت منصّة تفاعلية لتبادل الخبرات، ومناقشة التحديات اليومية في بيئة العمل، واستكشاف أساليب جديدة لبناء ثقافة مؤسسية قائمة على الثقة والانتماء وتجربة الموظف.

وقدّمت جلسة الخبير العالمي في القيادة

تحت مظلة صندوق النقد العربي

«ساي نت» تعقد مؤتمر الائتمان «من الرؤية إلى القرار» ضمن فعاليات الاجتماع السنوي للجنة العربية للمعلومات الائتمانية



هاني العويش:



عالية الحميضي:

• تنظيم المؤتمر يعزز دور الشركة في القطاع المالي ويفتح آفاق تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تتماشى مع رؤيتها في التوسع نحو قطاعات جديدة

• المؤتمر يرسخ مسيرة التعاون العربي في صناعة المعلومات الائتمانية ويجسد حرص ساي نت على بناء شراكات استراتيجية تدعم نمو القطاع المالي وتعزز من مكانة الكويت في هذا المجال الحيوي

الاتحاد للمعلومات الائتمانية في دولة الإمارات، الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)، مركز البحرين للمعلومات الائتمانية (بنفت)، مركز عُمان للمعلومات الائتمانية والمالية (ملاءة)، مركز قطر للمعلومات الائتمانية، والشركة المصرية للاستعلام الائتماني (آي سكور)، بالإضافة إلى شركات الاتصالات من دول الخليج، واتحاد العقاريين في الكويت، وشركات الدفع الأجل (اشتر الآن وادفع لاحقاً) من المنطقة، وشركة إرنست ويونغ العالمية، وشركة مود فاينانس-ModeFi nance من إيطاليا، إلى جانب أعضاء اللجنة من ممثلين صندوق النقد العربي ومؤسسات الابتكار المالي من داخل وخارج الكويت.

ومن خلال قيادتها لهذا الحدث العربي البارز، تؤكد «ساي نت» التزامها بمواصلة بناء جسور التعاون بين الأسواق المالية العربية، وتعزيز الشفافية والاستقرار المالي، وترسيخ مكانة الكويت كوجهة رئيسية للابتكار في مجال المعلومات الائتمانية والخدمات المالية الرقمية، لدعم الشمول المالي وتعزيز كفاءة منظومات الائتمان الإقليمي.

ساي نت من جميع القطاعات المضافة. ونؤمن أن هذا الحدث سيكون محطة بارزة في مسيرتنا نحو دعم التكامل المالي، مما يفتح آفاق جديدة لشراكات مستقبلية تُسهم في بناء شبكة مالية أكثر ترابطاً وكفاءة.“

جدول أعمال غني بالموضوعات الاستراتيجية:

ويتضمن جدول أعمال المؤتمر جلسات متخصصة حول آخر المستجدات في صناعة المعلومات الائتمانية، من خلال استعراض تجارب إقليمية ناجحة في تطوير الخدمات الرقمية التي تخدم القطاع المالي والعقاري وقطاع الاتصالات، منها مشروع اعرف عميلك الإلكتروني (eKYC)، وتطبيقات الائتمان في قطاع العقار والتمويل العقاري، وشركات الاتصالات، وتطور خدمة “اشتر الآن وادفع لاحقاً” (BNPL) بالإضافة إلى تحليلات البيانات الائتمانية في إدارة المخاطر.

أما في ما يتعلق بالجهات المشاركة في هذا الحدث رفيع المستوى، فستتضمن شركات المعلومات الائتمانية من المنطقة وأبرزها: مكتب

أعلنت شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية «ساي نت»، المزود الرائد والوحيد للمعلومات الائتمانية في دولة الكويت، عن عقدها لمؤتمر الائتمان «من الرؤية إلى القرار» على هامش استضافتها للاجتماع السنوي للجنة العربية للمعلومات الائتمانية في صندوق النقد العربي، والذي يُستضاف للمرة الأولى في الكويت، ومن المقرر انعقاد المؤتمر في 27 نوفمبر الجاري. ويأتي هذا الحدث ليؤكد الدور الريادي لشركة «ساي نت» في تطوير منظومة البنية التحتية للبيانات الائتمانية على المستوى الإقليمي، وكجزء من المبادرات الاستراتيجية لتطوير أعمال الشركة وتوسيع نطاق تأثيرها لدعم التنمية المستدامة في القطاع المالي والتوسع في قطاعات جديدة وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة تتماشى مع رؤيتها.

منصة عربية لتبادل الخبرات وبناء السياسات الائتمانية:

تُعَدّ اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، التي يتولى صندوق النقد العربي أمانتها، منصة إقليمية تضم مديري ومسؤولي مراكز المعلومات الائتمانية في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، إلى جانب شركات المعلومات الائتمانية الوطنية المرخصة من هذه الجهات. وتسعى اللجنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية وهي: تعزيز تبادل الخبرات، وتوحيد الممارسات، وتطوير البنية التحتية للبيانات الائتمانية في العالم العربي.

وفي هذا الإطار، سيكون مؤتمر الائتمان «من الرؤية إلى القرار» حدثاً متخصصاً يجمع خبراء من مختلف القطاعات المستخدمة للبيانات الائتمانية، ويعرض تجارب إقليمية بمشاركة نخبة من قيادات القطاع في المنطقة والخبراء وصناع القرار والقادة في المؤسسات المالية المحلية وغيرها من القطاعات لاستكشاف الاتجاهات الحديثة والابتكارات في مجالات المعلومات الائتمانية، ولمناقشة التحولات الجوهرية التي تعيد تشكيل المشهد المالي. وكذلك تبادل الخبرات حول دور البيانات والتقنيات في تطوير بيئة تمويل شاملة ومستدامة.

تعزيز الشفافية والتكامل المالي العربي:

وبهذه المناسبة، قالت عالية بدر الحميضي، رئيس مجلس إدارة شركة ساي نت: “يمثل هذا المؤتمر خطوة محورية نحو ترسيخ التكامل بين المؤسسات الائتمانية في العالم العربي، ويعكس التزامنا في ساي نت بتعزيز قنوات التعاون المشترك وتوسيع آفاق الشراكة في هذا القطاع الحيوي. إن جمع هذا العدد من القادة وصناع القرار في مكان واحد يعكس أهمية البيانات الائتمانية كركيزة للاستقرار والنمو، ويدعم تطلعاتنا لبناء منظومة مالية أكثر ترابطاً وابتكاراً على مستوى الإقليم.“

كما صرحت مي بدر العويش، الرئيس التنفيذي لشركة ساي نت: “نتطلع إلى توثيق سبل التعاون وتعزيز الشراكات الإقليمية التي تلعب دوراً محورياً في دفع عجلة الابتكار وتحقيق القيمة لمشاركي

21 % ارتفاعاً في البحث عن وجهات سفر محلية بأسعار أقل من 200 دولار

بين الغردقة والباحة... السعوديون يبحثون عن أجواء الشتاء والتكلفة المناسبة



الباحة



منتزه-غابة-رغدان- 3

وجهات ساحلية

كما ارتفع الإقبال على مدينتي ينبع وتبوك لما تتمتعان به من إطلالات على ساحل البحر الأحمر وأجواء هادئة ومنتجعات مريحة، فيما تواصل أبها والطائف جذب الزوار نظرًا لبيئتهما الجبلية الغنية بالطبيعة والثقافة، وتسجل مدن مثل الدمام وحائل ارتفاعًا متزايدًا في الطلب أيضًا، إذ تقدّم أسعارًا تنافسية للفنادق وتجارب سياحية متنوعة تلائم المسافرين الراغبين في استكشاف معالم المملكة.

سلوك المسافرين

وتؤكد البيانات وجود تحوّل واضح في سلوك المسافرين السعوديين، مع ازدياد الوعي بأهمية التخطيط الذكي للرحلات والاستفادة من العروض الشتوية والأسعار المخفضة خارج موسم الذروة للحصول على أفضل خيارات السفر والطيران والإقامة.

كما ساهم الاعتماد المتزايد على التطبيقات الرقمية وحلول الحجز الرقمية في تعزيز هذا التوجّه، حيث تساعد منصات السفر على ترشيح الوجهات السياحية المناسبة وفق الاهتمامات الشخصية والميزانية وأنماط السفر لدى المستخدمين، بما يدعم ثقافة السفر الاقتصادي دون التأثير على جودة التجربة.

الثقافية، وخيارات الطيران المريحة، ما يجعلها مثالية للمسافرين السعوديين الباحثين عن رحلات اقتصادية دون التنازل عن جودة التجربة أو مستوى الخدمات.

سياحة داخلية

وعلى الصعيد المحلي، يشهد القطاع السياحي السعودي انتعاشًا كبيرًا مدفوعًا بتنوع الوجهات والأنشطة ضمن فعاليات شتاء السعودية 2025، التي تقدّم أكثر من 1200 منتج سياحي و600 عرض خاص موزعة على تسع مدن رئيسية، من بينها الرياض، وجدة، والعلا، والدرعية، والمنطقة الشرقية، وهو ما يتيح خيارات واسعة للمسافرين الراغبين في قضاء إجازات قصيرة داخل المملكة.

وبحسب بيانات ويجو لشهر نوفمبر 2025، برزت عدة وجهات محلية بسبب تكلفتها المناسبة وأجوائها الشتوية الجذابة، حيث يمكن الإقامة فيها بأقل من 200 دولار في الليلة، أي ما يعادل نحو 750 ريالًا سعوديًّا. وتقدّمت مدينة الباحة قائمة هذه الوجهات، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 21.25 % في عمليات البحث عن الفنادق مقارنةً بالعام الماضي، نتيجة لطبيعتها الخضراء وهوائها البارد الذي يجعلها وجهة مفضلة لمحبي الأجواء الشتوية والمناطق الجبلية.

أظهرت بيانات سفر حديثة ارتفاعًا ملحوظًا في توجّه المسافرين السعوديين نحو الوجهات السياحية التي تجمع بين التجربة المميزة والأسعار المناسبة، بالتزامن مع بداية موسم الشتاء وتوسّع العروض الترويجية على الرحلات والفنادق، كما كشفت تحليلات عمليات البحث الإلكتروني عن تنامٍ في الاهتمام بالوجهات المحلية والإقليمية التي توفر تجارب متنوعة بأسعار منافسة.

وتصدّرت مدينة الغردقة في مصر قائمة الوجهات الأكثر طلبًا، بمتوسط سعر تذكرة سفر باتجاه واحد يبلغ 120.33 دولارًا، مع ارتفاع عمليات البحث بنسبة 20.98 % مقارنةً بالعام الماضي، ويُعزى هذا الإقبال إلى شواطئ المدينة المشمسة، وطبيعتها البحرية الغنية، ومنتجعاتها الشاملة التي تقدم تجربة متكاملة بأسعار مناسبة للعائلات والأفراد.

الأكثر جذبًا

ووفقًا لبيانات ويجو (Wego)، التطبيق الأول للسفر وسوق السفر الإلكتروني الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، استمرت مدينة أنطاليا الواقعة في جنوب تركيا في جذب المسافرين السعوديين الباحثين عن طقس معتدل وطبيعة ساحرة وتجارب ساحلية متنوعة، وقد بلغ متوسط سعر التذكرة نحو 95.98 دولارًا، مع تسجيل نمو في عمليات البحث بنسبة 6.64 % على أساس سنوي، ما يجعلها خيارًا اقتصاديًا مميّزًا مدعومًا بتنوع الفنادق والمنتجعات.

كما حافظت صلالة في سلطنة عُمان على مكانتها كوجهة مفضلة لعشاق الطبيعة والأجواء الهادئة، بمتوسط سعر تذكرة يصل إلى 166 دولارًا، مع نمو في عمليات البحث بنسبة 2.28 %، وتتميز المدينة بأوديتها الخضراء، وشلالاتها الموسمية، ومناخها اللطيف الذي يمنح الزوار تجربة استرخاء استثنائية وسط الطبيعة.

تراث وحدائق

وضمن قائمة الوجهات الأكثر جذبًا هذا الموسم، سجّلت باكو، عاصمة أذربيجان، نموًا ملحوظًا في عمليات البحث بنسبة 4.28 %، مع متوسط سعر تذكرة يبلغ 104.43 دولارًا، وتجمع المدينة بين التراث التاريخي والمعالم العصرية، إضافةً إلى سهولة الوصول لها عبر رحلات جوية مريحة، لتصبح بذلك خيارًا مناسبًا للراغبين في تجربة حضرية نابضة بالحياة. وتوقّر هذه الوجهات مجتمعة تجربة سفر شاملة ومتنوعة، تجمع بين الاستجمام على الشواطئ، والتجارب

1.69 مليار درهم مشتريات الإماراتيين في بورصة دبي خلال أسبوع



حقق المستثمرون الإماراتيون في بورصة دبي خلال الأسبوع الممتد من 17 إلى 21 نوفمبر 2025 حضوراً قوياً في سوق دبي المالي، حيث شغلت مشترياتهم نحو 52% من إجمالي التداولات الأسبوعية البالغة 3.25 مليار درهم.

بلغت قيمة الأسهم التي اقتنوها 1.69 مليار درهم، ما يعكس دورهم الفاعل في السوق رغم التباين في اتجاهات المستثمرين الآخرين بحسب الجنسية.

78.12 مليون درهم صافي شراء المستثمرين الإماراتيين شهدت السوق نشاطاً ملحوظاً من قبل مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث سجلوا صافي شراء بلغ 78.12 مليون درهم.

وبلغت قيمة الأسهم التي اقتنوها 1.69 مليار درهم مقابل مبيعات 1.61 مليار درهم، ما يعكس دورهم الفاعل في دعم السوق المحلي والحفاظ على توازن التداولات.

5.97 مليون درهم صافي شراء المستثمرين العرب سجل المستثمرون العرب صافي شراء إيجابي بلغ 5.97 مليون درهم خلال الأسبوع، بعد أن بلغت مشترياتهم 239.49 مليون درهم مقابل مبيعات بقيمة 233.52 مليون درهم.

28.79 مليون درهم صافي شراء مواطني دول مجلس التعاون الخليجي واصل مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي نهجهم الشرائي، حيث سجلوا صافي شراء بلغ 28.79 مليون درهم، مع مشتريات بلغت 189.80 مليون درهم مقابل مبيعات 161.01 مليون درهم، ما يعكس إقبالاً واضحاً على اقتناص الأسهم خلال الفترة.

112.88 مليون درهم صافي بيع الأجانب على الجانب الآخر، سجلت الجنسيات الأخرى صافي بيع بلغ 112.88 مليون درهم، بعد أن بلغت مبيعاتهم 1.25 مليار درهم مقابل مشتريات 1.13 مليار درهم، وهو ما يدل على خروج السيولة من هذه الفئة رغم النشاط الكبير للتداول.

نمو السيولة في الاقتصاد السعودي بأكثر من 228 مليار ريال خلال عام

سجّلت السيولة المحلية «النقود المتاحة» في الاقتصاد السعودي نمواً سنوياً بنهاية شهر سبتمبر من عام (2025م)، بقيمة تُقدَّر بـ(228.7) مليار ريال، وبنسبة نمو بلغت (7.8%)، لتصل إلى نحو (3.2) تريليونات ريال، مقارنة بنحو (2.9) تريليون ريال في الفترة ذاتها من عام (2024م). ويعكس هذا الارتفاع نمو عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3)، وذلك وفقاً للنشرة الإحصائية الشهرية لشهر سبتمبر (2025م) الصادرة عن البنك المركزي السعودي «ساما».

ونمت السيولة المحلية على أساس ربعي بمقدار (52.3) مليار ريال، بنسبة (1.7%)، مقارنة بمستواها البالغ (3.1) تريليونات ريال بنهاية الربع الثاني من العام نفسه.

وواصلت السيولة صعودها على أساس شهري بقيمة (20.4) مليار ريال، بنسبة (0.6%)، مقارنة بنهاية شهر أغسطس من عام (2025م)، حين بلغت نحو (3.15) تريليونات ريال.

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن3)، تصدرت «الودائع تحت الطلب» المكونات بنسبة مساهمة تقارب (47%)، وبقية بلغت نحو (1.5) تريليون ريال، تلتها «الودائع الزمنية والإدخارية» التي سجّلت (1.2) تريليون ريال بنسبة مساهمة بلغت (36.3%).

وبلغت «الودائع الأخرى شبه النقدية» (304.4) مليارات ريال بنسبة مساهمة تقارب (10%)، فيما جاء «النقد المتداول خارج المصارف» في المرتبة الرابعة بقيمة بلغت (237.3) مليار ريال، وبنسبة مساهمة تُقدَّر بنحو (7.5%).



العملات المشفرة تفقد 400 مليار دولار من قيمتها السوقية خلال أسبوع

محرك العملات المشفرة في «وول ستريت» يفقد قوته مع خروج الصناديق المتداولة



بي (XRP) بنسبة 15.6%، وتراجعت دوجيكوين بأكثر من 15.5%، وخسرت BNB نحو 13% من قيمتها. ويُعزى الهبوط إلى الموقف الأقل ميلاً للتيسير من جانب عدد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي، مع التحذير من التسرع في خفض الفائدة بسبب استمرار ارتفاع التضخم. هذا التوجه خفّض توقعات خفض الفائدة الشهر القادم وأثقل على بتكوين وبقية الأصول عالية المخاطر مثل الأسهم.

التحوط ضد مزيد من التراجعات

ارتفعت احتمالات إنهاء بتكوين العام دون مستوى 90 ألف دولار إلى 50%، وفقاً لمنصة الخيارات Derive.xyz، مع زيادة المتعاملين في التحوط ضد مزيد من التراجعات في أكبر عملة مشفرة في العالم، وفي المقابل، قدرت المنصة فرصة أن تنتهي بتكوين عام 2025 فوق مستوى 100 ألف دولار بنحو 30% فقط.

وقال رئيس الأبحاث في منصة Derive.xyz شون دوسون، إن «سعر بتكوين في وضع هش ومائل للهبوط»، موضحاً أن عوامل الدعم السابقة مثل خفض الفائدة قد تلاشت، مما أوقف الزخم الصعودي، مضيفاً: «لا يوجد الكثير مما يدعو للتفاؤل في الأفق».

وقدّر دوسون أن إجمالي التصفية في مراكز الشراء والبيع خلال الثلاثين يوماً الماضية بلغ 8.25 مليار دولار وأضاف دوسون أن «الضغط الحالية قد تدفع بتكوين للهبوط إلى 75000 دولار قبل نهاية العام، رغم أنه يتوقع ارتداداً سريعاً بعد هذا المستوى».

وأوضحت Derive.xyz أن هناك كمية كبيرة من عقود «البيع» على بتكوين، بنحو 13800 عقد، تتيح لحامليها بيع العملة عند سعر 85000 دولار في 26 ديسمبر. ويعني ذلك أن المتعاملين يشترطون حماية مسبقة تحسباً لهبوط السعر تحت هذا المستوى.

مع ذلك، يرى بعض المتعاملين أن انعكاس الاتجاه قد يكون قريباً. وذكر رئيس استراتيجية الأصول الرقمية في Fund-strat، شون فاريل، أن «مخاطر وتوقعات العائد تبدو أكثر توازناً الآن»، مشيراً إلى أن حالة المبالغة في البيع بدأت تظهر بعد هبوط بتكوين دون (90000 دولار)، معتبراً هذا النطاق «منطقة قيمة» قد تجذب مشتريين جدد.



دولار في بداية أكتوبر. ومنذ بداية العام، تراجعت بتكوين بأكثر من 7%، ويتجه العام نحو تسجيل أول انخفاض سنوي منذ 2022.

ولم تسجل أي من العملات الرقمية الكبرى مكاسب تُذكر خلال الأيام السبعة الماضية، إذ شمل التراجع مختلف الأصول المعروفة في السوق.

ومن بين هذه الأصول، تراجعت إيثيريوم بنسبة كبيرة بلغت بنسبة 14% خلال الأيام السبعة الماضية، لتسجل عند إعداد هذا التقرير 2710 دولارًا، وذلك وفقاً لبيانات CoinMarket-Cap.

هبطت سولانا 11% خلال الأسبوع، بينما هبطت إكس آر

بالنسبة لسوق تتعامل مع تدفقات صناديق بتكوين المتداولة في البورصة على أنها مؤشر على الطلب على الرمز المشفر الأصلي، فإن تدفقات الأموال الخارجة الأخيرة من هذه الصناديق تُشعل المخاوف من أن يكون تراجع أسعار العملات المشفرة أمامه مجال أوسع للهبوط.

سحب المستثمرون ما يقارب مليار دولار من صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة التي تتبع بتكوين خلال آخر جلسة تداول، في ثاني أكبر تدفق يومي خارجي يُسجل عبر مجموعة الصناديق المكونة 12 صندوقاً، وذلك بحسب بيانات جمعتها «بلومبرغ». وتصدر القائمة صندوق بتكوين التابع لشركة «بلاك روك» (رمز تداول: IBIT) بخروج 355 مليون دولار، تلاه صندوقاً «غرايسكيل» (رمز تداول: GBTC) و«فيدلتي» (رمز تداول: FBTC) اللذان فقد كل منهما ما يقارب 200 مليون دولار. كما تتجه المجموعة نحو تسجيل أسوأ أسبوع لها من حيث تدفقات الأموال الخارجة منذ فبراير الماضي.

إطلاق صناديق بتكوين

أعاد إطلاق صناديق بتكوين الفورية المتداولة في البورصة العام الماضي تشكيل سبل تدفق رأس المال إلى سوق العملات المشفرة وطريقة تفسير المتداولين مشاعر ثقة المستثمرين في السوق. مع سحب المستثمرين ما يقارب 4 مليارات دولار من هذه الصناديق خلال الشهر الماضي، وتراجع بتكوين بنحو 30% منذ ذلك الحين، لم تعد هذه الصناديق مجرد «أغلفة» استثمارية خاملة. بل أصبحت دوائر تغذية راجعة إذ يمكن رسم حركتها في رسوم بيانية وتراقب عن كثب وتحتل موقعاً محورياً في كيفية إدارة المخاطر على مكاتب التداول التي تخدم المستثمرين الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

في حين تساعد التدفقات الداخلة على دفع سعر بتكوين إلى الصعود، فإن العكس صحيح أيضاً. إذ إن كل مليار دولار يُسحب من صناديق بتكوين المتداولة في البورصة يقابله انخفاض بنحو 3.4% في سعر الرمز المشفر، وفق تحليل أجراه أليكس سوندرز من «سيتي ريسيرتش» (Citi Re-search).

كتب سوندرز: «بالنظر إلى أن حاملي الأصول لأجل طويل يتوخون الحذر، وأن المستثمرين الجدد ليسوا في عجلة من أمرهم، قد لا تنتعش التدفقات قريباً». كان سوندرز قد حدد سيناريو هبوطياً مستهدفاً سعر بتكوين عند 82 ألف دولار بنهاية العام الحالي. وتُتداول أكبر عملة مشفرة حالياً عند نحو 85 ألف دولار، بعد أن لامست مستوى متدنياً عند 80553 دولاراً بوقت سابق.

وهبطت عملة بيتكوين بشكل حاد خلال الأسبوع الماضي إلى ما دون 84 ألف دولار، مسجلة أدنى مستوى لها منذ 7 أشهر، وذلك في ظل ضغوط ناجمة عن لهجة أكثر تشدداً من جانب عدد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي بشأن خفض الفائدة الشهر المقبل، ما ضغط بقوة على بتكوين وبقية الأصول عالية المخاطر ودفعها لمزيد من التراجع.

وساهم هبوط أكبر عملة مشفرة من حيث القيمة السوقية في دفع القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفرة للتراجع إلى 2.87 تريليون دولار يوم السبت، مقارنة بـ 3.27 تريليون دولار بنهاية تعاملات الجمعة 14 نوفمبر، ما يعادل انخفاضاً بنحو 12.2%.

السوق يفقد 400 مليار دولار في أسبوع

تراجعت القيمة السوقية للعملات المشفرة خلال أسبوع بنحو 400 مليار دولار، مدفوعة بهبوط عملة بيتكوين بنسبة 12.4%، لتسجل نحو 83.7 ألف دولار وقت إعداد التقرير، وهو أدنى مستوى لها منذ 12 أبريل.

وكانت بيتكوين قد سجلت ذروة تاريخية عند 126.223

بنك قطر الوطني: الصين تعزز مكانتها العالمية عبر الصناعات عالية القيمة



أكد بنك قطر الوطني QNB أن الصين نجحت خلال السنوات الماضية في تحويل نظامها الإنتاجي نحو الأنشطة عالية القيمة، منتقلة من تصدير السلع الاستهلاكية البسيطة إلى أنظمة الإنتاج المتقدمة ما عزز موقعها في الطرف العلوي من سلاسل التوريد العالمية.

وتوقع البنك في تقريره الأسبوعي أن تكتسب النقاشات المتعلقة بالخطة الخمسية الجديدة للصين وسياساتها الصناعية زخماً إضافياً خلال الأشهر المقبلة، مع التركيز على القطاعات الرئيسية، خاصة الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات.

وأشار التقرير إلى أهمية تقييم ما تم إنجازه حتى الآن مع اقتراب الصين من إتمام خطتها الخمسية الرابعة عشرة (2021-2025)، وبعد مرور عقد على إطلاق استراتيجية «صنع في الصين 2025»، التي تستهدف نقل البلاد من لقب «مصنع العالم» إلى «دولة رائدة عالمياً في التصنيع المتقدم». وتظهر الأدلة، وفق التقرير، أن الاستراتيجية تؤتي ثمارها، فبحسب مؤشر تتبع التكنولوجيا الهامة الصادر عن معهد السياسات الاستراتيجية الأسترالي (ASPI)، ارتفعت ريادة الصين في التقنيات الاستراتيجية من 3 تقنيات فقط من أصل 64 في عام 2007 إلى 57 تقنية في عام 2023، متقدمة بذلك على معظم الاقتصادات المتقدمة في مجالات البحث والتطوير للتكنولوجيا ذات التطبيقات الاستراتيجية.

وقال التقرير إنه يمكن ملاحظة هذا الأداء الاستثنائي بوضوح في قطاعات رئيسية، مثل الروبوتات والسيارات الكهربائية والطاقة الخضراء.

وسلط البنك الضوء في هذا السياق على الروبوتات فبحسب الاتحاد الدولي للروبوتات، تم تركيب أكثر من 290,000 روبوت صناعي في الصين في عام 2024، وهو ما يمثل أكثر من نصف عمليات نشر هذا النوع من الروبوتات عالمياً. وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن الصين ساهمت بما يقرب من نصف إجمالي القدرة الإنتاجية الجديدة للطاقة المتجددة

درجة الترابط بين التصنيع والطاقة والتكنولوجيا حيث إن التوجه نحو التصنيع المتقدم يغذي التحول الأخضر من خلال المواد الجديدة والبطاريات وتكنولوجيا الشبكات، بينما يقلل التوسع في الطاقة النظيفة من قاعدة التكلفة لتحقيق مزيد من التطوير الصناعي.

وبحسب التقرير فإن أوجه التأخر تتجلى الآن في بيانات التصدير، حيث أصبحت الصناعات «الثلاث الجديدة» «السيارات الكهربائية وبطاريات الليثيوم والألواح الشمسية» مجتمعة واحدة من أكبر فئات التصدير في الصين، على نحو ينافس صادرات الأجهزة الإلكترونية التقليدية.

المضافة عالمياً في ذلك العام.

وفي السياق، ذكر التقرير أن الصين أنتجت في 2024 طاقة كهروضوئية تفوق ما أنتجته بقية دول العالم مجتمعة حيث بلغت طاقتها المركبة من الرياح مستوى يعادل مجموع القدرات التراكمية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويؤكد التقرير أن هذا التوسع ليس انعكاساً لتباطؤ اقتصادي، بل يمثل مشروعاً صناعياً متكاملاً يهدف إلى إنتاج المزيد من الطاقة النظيفة بكفاءة وبحجم غير مسبوق عالمياً.

ويرى في هذا الصدد أن ما يجعل هذا التحول مميزاً هو

هيئة الأسواق السويسرية تحذر من تفاقم مخاطر الرهن العقاري ومرونة البنوك

حذرت هيئة الرقابة المالية في سويسرا (FINMA) من تصاعد المخاطر في سوق الرهن العقاري، مع استمرار الارتفاع في أسعار العقارات ولجوء البنوك إلى توسيع هوامش الإقراض بصورة تتجاوز قواعدها الداخلية.

وقال رئيس الهيئة، ستيفان فالتر، في مقابلة مع صحيفة بليك، إن مخاطر السوق «مرتفعة»، محذراً من احتمال حدوث تصحيح واسع في الأسعار. ارتفاع الأسعار يضغط على البنوك ويزيد حدة المنافسة

أشار فالتر إلى أن المنافسة الشديدة بين البنوك تدفع بعضها إلى تخفيف معايير الإقراض، موضحاً أن ما بين 25% و40% من قروض الرهن العقاري تمنح وفق شروط داخلية أقل صرامة من القواعد المعتمدة. وأضاف أن بعض المؤسسات المالية تتجاوز حدود القدرة على تحمل التمويل، سواء من حيث نسب الدخل أو معيار تسديد الفوائد على المدى الطويل.

وأكد فالتر أن الهيئة تتدخل عندما تبلغ تجاوزات البنوك هذا المستوى، معتبراً أن «استغلال الهوامش المتاحة للإقراض بشكل مفرط» بات ظاهرة واضحة لدى عدد من البنوك، وأوضح أن تساهل المؤسسات قد يترك النظام المالي عرضة لاهتزازات في حال حدوث تراجع مفاجئ في الأسعار، خاصة في ظل سوق عقاري يشهد تضخماً مستمراً.



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



تابعونا:

النفط يهبط 3% في أسبوع.. ومخاوف الإمدادات تضغط على الأسواق

الأسعار وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ 21 أكتوبر

لروسيا بتصدير المزيد من الوقود. وتشير بيانات حكومية أميركية إلى أن روسيا كانت ثاني أكبر منتج للنفط الخام في العالم بعد الولايات المتحدة في 2024.

ويرى جيم ريد، وهو عضو منتدب في دويتشه بنك، أنه «مع ورود أنباء المحادثات في الوقت الذي يُتوقع فيه سريان العقوبات الأميركية على أكبر شركتي نفط روسيتين اليوم، شهدت أسواق النفط بعض التحسن في ظل المخاطر التي تهدد إمدادات النفط الروسية». ومع ذلك، قد يكون التوصل إلى اتفاق سلام أمراً بعيد المنال.

فقد قال محللون في (إيه.إن.زد) في مذكرة للعملاء إن «التوصل إلى اتفاق ليس مؤكداً على الإطلاق»، مضيفين أن كييف رفضت مراراً مطالب لروسيا باعتبارها غير مقبولة. ولدى لوك أويل فرصة حتى 13 ديسمبر لبيع محفظتها الدولية الضخمة.

وأثر ارتفاع مؤشر الدولار أيضاً على أسعار النفط. وبلغ الدولار أعلى مستوى له في ستة أشهر مقابل سلة عملات رئيسية، مما جعل النفط المسعّر بالعملة الأميركية أكثر تكلفة للعديد من المشتريين على مستوى العالم.



وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن على كييف قبول الخطة في غضون أسبوع.

وذكر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن المقترحات الأميركية للسلام في أوكرانيا ربما تشكل أساساً لحل الصراع، لكن في حال رفضت كييف الخطة، فإن القوات الروسية ستحقق مزيداً من التقدم. ويمكن أن يسمح اتفاق السلام

تراجعت أسعار النفط نحو 1% في جلسة الجمعة لتسجل أدنى مستوى في شهر عند التسوية، وسط سعي الولايات المتحدة إلى التوصل لاتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا والذي قد يتيح المزيد من إمدادات النفط في السوق العالمية، في حين قلصت حالة الضبابية بشأن أسعار الفائدة الأميركية من شهية المستثمرين للمخاطرة.

وهبطت العقود الآجلة لخام برنت 82 سنتاً، بما يعادل 1.3%، لتسجل 62.56 دولار للبرميل عند التسوية.

وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 94 سنتاً، أو 1.6%، إلى 58.06 دولار للبرميل. ونزلت عقود الخامين بنحو 3% هذا الأسبوع، ليسجلا أدنى مستوياتهما منذ 21 أكتوبر. وتأثرت السوق سلباً وسط ضغط واشنطن من أجل خطة سلام بين أوكرانيا وروسيا لإنهاء الحرب المستمرة منذ ثلاث سنوات، حتى مع الدخول المزمع للعقوبات على شركتي النفط الروسييتين روسنفت ولوك أويل حيز التنفيذ.

وقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إن كييف تخاطر بفقدان إمّا كرامتها وحريتها أو دعم واشنطن، بسبب خطة واشنطن للسلام التي تلبي مطالب روسيا الرئيسية.

الاققتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

الاققتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

الاققتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

الاققتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

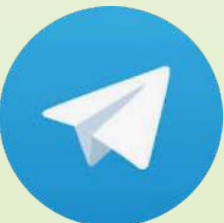
الموقع الإلكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com

